



بالنضال الجماهيري الموحد يمكن افشال سياسة الحكومة حول خفض سعر صرف الدينار

بيان منظمة البديل الشيوعي في العراق



المفقرة أصلاً وازدياد صف المعطلين والمعطلات عن العمل ومعاتاتهم الاقتصادية، ناهيك عن الجشع المستشري داخل كبار التجار الذين سيستغلون هذا الوضع من أجل التراكم الأكثر للارباح.

تأتي هذه الخطوة كجزء من السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، والقائمة على إخضاع معيشة الجماهير لمنطق السوق، وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة، واليوم، تواصل حكومة الزيدى النهج ذاته كحل للأزمة المالية الخائفة التي يمر بها النظام الإسلامي الطائفي القومي الجائرم على رقاب الجماهير في العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام (2003)، أزمة ملازمة للنظام وسياساته الاقتصادية منذ البدء والتي تفاقم الان بسبب آثار حرب أمريكا على إيران وعوامل أخرى، وتأتي كنتيجة طبيعية لعمليات السلب والنهب والفساد المستشري داخل المنظومة الحاكمة وكعجز عن إيجاد حل لازمة هي نفسها التي خلقتها والآن، وبهذه الخطوة، تريد أن تخرج منها عن

أقدمت حكومة على الزيدى يوم الأربعاء السابع من أكتوبر 2026 على اتخاذ قرار بزيادة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي ليبلغ السعر الرسمي للبيع للمواطنين (1520) دينار للدولار الواحد بعد أن كان السعر السابق الرسمي (1320) دينار ويعد هذا التعديل الثالث من نوعه منذ كانون الأول (2020)، أما بالنسبة للسعر الموازي الحالي، أي سعر السوق، فقد قفز الى نحو (1800) دينار للوهلة الأولى بعد الإعلان عن السعر الجديد.

ان هذه الخطوة، سياسة ستحمل في طياتها عواقب كارثية يقع معظم ثقلها على كامل الطبقة العاملة والكادحين وشرائح واسعة من المجتمع خصوصاً ذوي الدخل المحدود من الموظفين والمتقاعدين أي المتقاضين للرواتب الشهرية، وستؤثر بشكل مباشر على قدرتهم الشرائية إذ سترفع الأسعار بشكل كبير خصوصاً ما يتعلق بسعر الحاجات الأساسية كالغذاء والدواء والمتطلبات الضرورية الأخرى ما معناه تشديد الفقر على غالبية الجماهير

نحن في منظمة البديل الشيوعي في العراق نقف صفا واحداً مع الجماهير الفقيرة في نضالنا المشروع ضد سياسات هذه الطغمة الفاسدة وفي دفاعها عن حقوقها المسلوبة، وفي إلغاء هذا القرار. وهذا لا يتحقق سوى

الذكرى السنوية السابعة لانتفاضة أكتوبر



ابيان منظمة البديل الشيوعي في العراق

في هذا اليوم وقبل سبع سنوات، أي في الأول من أكتوبر 2019، اندلعت انتفاضة أكتوبر في العراق، واستمرت عدة أيام، تلتها بعد أقل من ثلاثة أسابيع وتحديداً في 25 أكتوبر، اندلاع الانتفاضة بشكل شامل في مختلف محافظات وسط وجنوب العراق واستمرت بدرجات متفاوتة من الشدة والانتعاش أكثر من خمسة أشهر. راح ضحية قمع قوى السلطات والميليشيات لهذه الهبة الجماهيرية الثورية أكثر من 800 من المنتفضين والمنتفضات، وسقوط عشرات الآلاف من الجرحى واعتقال واختطاف أعداد كبيرة منهم.

ان القوى الاجتماعية المحركة لهذا العمل السياسي الجماهيري الثوري وعموده الفقري كانت قوى طبقية من العمال والكادحين والمضطهدين مع مئات الآلاف من المعطلات والمعطلين عن العمل والشابات والشباب الثوريين والطلابات والطلاب وفئات واسعة من الجماهير المتضررة من الوضع القائم ومن بطش السلطات.

في الوقت الذي نستذكر هذه الانتفاضة اليوم بكل اعتزاز، نقف اجلال واحتراماً لضحايا هذه المبادرة الثورية الجماهيرية ونحمل الحكومة مسؤولية الكشف عن ارتكابها جرائم قتل المنتفضين، وإطلاق سراح المخطوفين

الى ص7

الحركة الاحتجاجية وفاق استمرارها



خلاص المجتمع من مأزق الوضع الراهن، نتيجة أي مسار؟

مؤيد احمد ص3

إقليم كردستان: التحولات التاريخية والعقدة الأساسية للنضال الطبقي

نادر عبد الحميد ص4

حول مسودة قانون جرائم المعلوماتية

طارق فتحي ص2

لم الضجة؟ عن لقاء رائد فهمي بعمار الحكيم نتحدث

قاسم علي فنجان ص2

بيان تجمع المنتفضين الثوريين في الذكرى السابعة لانتفاضة أكتوبر

شبرين عبدالله ص7

صفحات من التاريخ:

رشيد اسماعيل ص2

قضايا و نضالات المرأة
اعداد: طارق فتحي
ص7

قضايا و نضالات المرأة
اعداد: شبرين عبدالله
ص6

المفحة الادبية
اعداد: طارق فتحي
ص5

نقف مع الخريجين
القدامى من أجل
تحقيق مطالبهم
العادلة بتوفير
فرص التعيين
بعد سنوات من
الانتظار



العدد (54) تشرين الاول (اكتوبر) 2026

الغد الاشتراكي

حول مسودة قانون جرائم المعلوماتية

طارق فتحي

هذه المادة اكدتها المادة 21 الفقرة الثالثة والتي تقول ما نصه: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار كل من اعتدى على أي من المبادئ او القيم الدينية او الاخلاقية او الاسرية او الاجتماعية.

هذه النصوص صريحة جداً، ويكاد المرء يجزم ان المسودة جوهرها و "روحها" هي هذه المواد، انها تكملة لمشروع تقييد وقمع الحريات وانهاؤها بشكل تام، والا ما الذي يعنيه "الاعتداء على المبادئ والقيم الدينية"؟ ما الذي يمكن فهمه من هذه المادة؟ سوى لجم واخراس كل صوت ينتقد السلطة الاسلامية واخلاقها وقيمها ومبادئها القائمة على السلب والنهب والبطاحة.

عندما نقول استكمال لمشروع قمعي متكامل، فأنتنا نعني قضية "لنحة المحتوى الرقمي"، لنقرأ ما تقول احدي مواد تلك اللانحة الفاشية، وكأن هذه المسودة هي اعادة صياغة لتلك المواد، تقول المادة 20 من اللانحة ما نصه: "يحظر صناعة المحتوى الرقمي او نشره او الترويج او التحريض له إذا كان من شأنه الإساءة الى السلطة القضائية او أحد تشكيلاتها او رموزها بهدف تشويه السمعة او إثارة الرأي العام او بث الإكاذيب او الإشاعات او الامتناع عن تطبيق القرارات القضائية".

نص المسودة الحالية يعاقب على من "يعتدي" على المبادئ الدينية ورجال الدين طبعاً، نص اللانحة يعاقب على من يمس القضاء ورموزه، أي ان كل طرف يحمي الآخر، القضاء يحمي الدولة الاسلامية، وهذه الدولة تحمي القضاء، كيف ذلك؟ بعملية قمع شديدة لكل من ينتقد او يخرج من نظامهم الاخلاقي والقيمي. العمل في الظل "الختله" هو الشيء الذي يميز حكم الإسلاميين، فدانما يختارون اوقاتاً تكون فيها الناس مشغولة بأمر ما، او هم من يضعون حدثاً معيناً، لتمرير تشريع يحتاجون اليه فيما بعد، ومسودة قانون جرائم المعلوماتية التي يراود تمريرها هي تأتي ضمن هذه الممارسة، فالحكم الإسلامي يعمل بالخدعة وتحت يافطة "امر دبر بليل".

هذه القوى الاسلامية، وقد اسسوا جيوشا الكترونية هدفها الوحيد محاربة من يتحدث فقط بـ "استقلال البلاد"، واطلقت عليهم مفردة "الوطنجية" كنوع من السخرية والعار، فهل القانون المزمع اقراره سيعاقب هؤلاء، ام سيعاقب الطرف الاخر؟

دعونا نرى ما الذي يقصد بـ "سلامة البلاد" من وجهة نظر قوى الاسلام السياسي؛ في اوائل هذا الشهر ايلول 2026 القت مفارز استخبارات الرصافة القبض على شاب ظهر في مقطع فيديو وهو يقوم بحرق صورة رجل دين، واعتبرت ذلك الفعل تهديد للسلم الاهلي واستقرار البلاد وامنها، الان لتتخيل شاب على موقعه الشخصي ينتقد المؤسسة الدينية، حتما سيتم القبض عليه بتهمة "المساس بأمن البلاد!!! هذا هو فحوى وجوهر هذه المادة، بل لنقل هذه المسودة!!

يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين مليون دينار ولا تزيد على خمسين مليون دينار كل من أنشأ أو أدار موقعاً على شبكة المعلومات بقصد ارتكاب إحدى الأفعال الآتية:

اولا: تنفيذ برامج او افكار مخالفة للنظام العام او الترويج لها او تسهيل تنفيذها.

لم يكتف الاسلاميون بسن قوانين ما سمي بـ "لنحة المحتوى الرقمي"، الذي سنته هيئة الاتصالات، والذي قمعت فيه اصوات كثيرة، ولازالت هذه الهيئة تستخدم صلاحيتها لاسكات أي صوت يمنعه من الظهور او ايقاف برنامجه، نقول لم يكتفوا بذلك بل لازالوا يقدمون مسودات لمشاريع قوانين اكثر قمعية وأكثر فاشية.

المادة اعلاه واضحة جداً، اي فكر مخالف او برنامج مخالف للنظام الاسلامي الحاكم فأن العقوبة بانتظاره، سجن مؤبد؛ ذلك يعني انه لا يمكن لأي شخص ان يسير عكس اتجاه النظام الاسلامي الحاكم، أي انه يجب عليك ان تخضع لتفكيرهم ومنطقهم السياسي، او انك تهدد استقرار البلاد.

المادة 3: اولاً: يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين مليون دينار ولا تزيد على خمسين مليون دينار كل من..... او المادة 5: يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن ثلاثين مليون دينار كل من..... تصور ان هذه المسودة فيها 23 مادة فقط للعقوبات وبقية المواد للتحري والتحقيق....

المادة 3 اولا: " يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين مليون دينار ولا تزيد على خمسين مليون دينار كل من استخدم عمدا اجهزة الحاسوب وشبكة المعلومات بقصد ارتكاب إحدى الأفعال الآتية: أ- المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها او مصالحها الاقتصادية او السياسية او العسكرية او الامنية العليا.

لا نعرف ما نقول عمن صاغ هذه المادة، سوى انه مضوم عن الواقع الذي يعيشه البلد، ففي الوقت الذي تنتهك الميليشيات كل الخطوط بالنسبة لأمن البلد وسلامة مصالحه الاقتصادية والسياسية والامنية، يأتي مشروع هذه المسودة ليدرج مادة يعاقب بها مرتكبي تلك الأفعال، أي انه في الخلاصة النهائية لهذه المادة هو يدين نفسه ويطلب معاقبتها، لكن هل هذا التفسير صحيح؟

هل يمكن لمواطن عامل او معطل عن العمل او كاسب او مالك ورشة تصليح او اسواق او طالب او سائق سيارة اجرة ان يرتكب فعلاً "يمس استقلال البلد"؟ الى الان لم نسمع بذلك على حد العلم بالشيء، الا اذا اراد المشرع الاسلامي السلطوي ان يقول لنا انه يقصد من ينتقد النظام السياسي او احدى اذرعه "المؤسسة الدينية، الميليشيات"، عند ذاك نستطيع القول ان المشرع ينسجم مع السلطة، وهو يريد بهذه اللغة المضخمة "استقلال البلاد، وحدتها، سلامتها، مصالحها" ان يعظم من العقوبة.

لا يمكن ايدا الاقتناع بأن المشرع اراد "حفظ البلاد" و "استقلالها"، فهذا غير منطقي ولا واقعي ونحن نعيش تحت حكم القوى الاسلامية، فالصبغة والعلامة الاولى لهذه القوى هي الذيلية والتبعية لهذه الدولة او تلك، جنرالات من دول اقليمية تشرف على

(أعلن مجلس الحقوق والحريات العراقي، رفضه لمسودة قانون جرائم تقنية المعلومات المقرر طرحها للقراءة الثانية في مجلس النواب، محذراً من أن تؤدي صياغتها الحالية إلى تقييد حرية التعبير وفرض قيود على النشاط الصحفي والفضاء الرقمي).

رسم شكل الدولة الاسلامي يأخذ مساراً محدداً، مرسوم بطريقة محترفة جداً، بدأها بقوانين الأحوال الشخصية "القانون الجعفري والمدونة الجعفرية" وحتماً لن ينتهي بمسودة قانون جرائم المعلوماتية؛ هذا المسار بدأت القوى الاسلامية بفرضه بالقوة والغصب، فمثلما صار مع "المدونة الجعفرية" سينة الصيت، والتي فرضوها بالقوة، عبر التهديدات للناشطين والمعارضين، بل وصل الامر الى الاغتيالات، وقد كانت العريضة (ينار محمد) أولى ضحايا ذلك القانون سيء الصيت.

اليوم، يعاد ذات المشهد، فلكي يستكملوا رسم شكل الدولة الاسلامي، والذي به يستطيعوا اكمال سيطرتهم على المجتمع، ها هم يرسلون مسودة قانون جرائم المعلوماتية الى البرلمان للقراءة الاولى، ومن ثم الاتفاق على التصويت عليه واقراره، ما يعني هزيمة جديدة للقوى المدنية واليسارية والتقدمية، ما يعني مزيداً من القيود والقمع والقضاء على ما تبقى من حريات.

ارسال المدونة في هذا الوقت هو اختيار مدروس بشكل دقيق، ازمات اقتصادية ومعيشية واقليلية ودولية، والعالم يراقب الاوضاع الداخلية والخارجية، نزع سلاح، صعود اسعار جنوني، ازمة وقود، ازمة رواتب، ازمة تشكيل حكومة، حرب اقليمية بالافق؛ كل هذه الازمات يعيشها الانسان بكل تفاصيلها، الاسلاميون راوا ان الناس منشغلة بتفاصيل الحياة المعيشية التي خلقوها هم، فأرسلوا مسودتهم الفاشية الى برلمانهم. نقول فاشية لانه يمكن للمرء، تلمس خطوط حكم فاشي، ما ان تطالع على المسودة فستقابلك مواد قمع شديدة لا يمكن ان تكون لجرائم معلوماتية... نقرأ:

لم الضجة؟ عن لقاء رائد فهمي بعمار الحكيم نتحدث

قاسم علي فنجان



اعضاء الحزب الحاليين يرون ان عمار الحكيم فاسد وناهب، اما باقر الحكيم فلا، وهو ذاته منطلق "الشخص الافراد" الذي يحكم عقل أعضاء الشيوعي العراقي.

الشيوعي العراقي في الآونة الاخيرة بدأ بطرح فكرة "توحيد اليسار" وقضية "العمل المشترك" بين القوى اليسارية، واراد تأسيس "جبهة وطنية"، وعقد مؤتمر ضم قوى يسارية ومدنية، لكن كالعادة لم يكتب لهذا المسار السياسي النجاح، بسبب المنهج الذي يحكم الحزب، فبعد اللقاء بعمار الحكيم سارعت إحدى القوى المنظمة بالإنسحاب من ملتقى "الحوار الوطني" الذي اسسه الحزب ذاته.

لنتوقف عند عمار الحكيم، هو احد قادة قوى الاسلام السياسي الحاكم، هو الشخصية الأكثر تطرفاً من قوى الإطار التنسيقي، هو الذي نسف قانون الاحوال الشخصية 188 واستبدله بالمدونة الجعفرية، 188 قانون سنه الشيوعي العراقي حصراً، وعلى اثر ذلك

اصابت الحزب ايضا تعزى الى قيادة الحزب "سكوتير" او أعضاء المكتب السياسي"، واليوم ذات المنطق نراه بعد اي هزيمة او انتكاسة يمر بها الحزب.

ولان منطق الفرد هو الذي يحكم عقلية أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، فقد صبا جام غضبهم على رائد فهمي بعد اللقاء بعمار الحكيم، مثلما غضبوا منه بعد الهزائم الانتخابية، وقد حملوه انهيار الحزب بوضع يده بيد احد أكثر الفاسدين في العملية السياسية عمار الحكيم، لكن هل صحيح ان السيد رائد فهمي هو الذي يجتهد بهذه السياسات ام ان هناك منهج سياسي يحكم الحزب؟

تاريخياً فان الحزب الشيوعي لا يمكنه العمل السياسي بمفرده، وهذا ليس ناجماً عن ضعفه، فقد مرت سنوات من عمر الحزب كان فيها هو القوة الاولى في المشهد السياسي، لكنه كان يريد التحالف مع القوى الموجودة، رغم انه ليس بحاجة لها، حتى قبل احداث 1958، لكن هذا المنهج السياسي تقول وتعملق كثيراً بعد شباط 1963، منهج صار هو الحاكم الفعلي للعقلية السياسية داخل الحزب، رغم الانتكاسات والويلات التي جرّها ذلك المنهج السياسي، الا انه يبقى هو الركيزة الاساسية في العقل السياسي للحزب.

رائد فهمي لم يكن الاول الذي يلتقي ال الحكيم، فقد سبقه الراحل حميد حميد موسى بقاء،اته المتكررة مع باقر الحكيم، وقد اشتركوا في مجلس الحكم الانتقالي، لكن لم تحدث ضجة كالتى نواها اليوم، بسبب ان

ضجت بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي باللقاء الذي جرى بين سكوتير الحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي برئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، فما بين مندهش ومستفهم ومستنكر ومعارض وطالب تفسير وما بين مؤيد للخطوة وبراها تأتي للحفاظ على السلم الاهلي، فاللقاء جاء تحت عنوان "قضية نزع سلاح الميليشيات"؛ على العموم فإن هذا اللقاء كتب عنه الكثير، ولن نتوقف الكتابيات والمنشورات، خصوصاً وان الحزب الشيوعي مقبل على عقد مؤتمره الثاني عشر، والذي يريد منه -البعض من كوادره المنضمة فيه والخارجة منه- ان يخرج بنتائج مغايرة، وهي تتأمل كثيراً بهذا المؤتمر.

الحزب الشيوعي العراقي لم يحقق اية نتائج في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة 2023 او الانتخابات البرلمانية 2025، رغم انه تحالف مع قوى ليبرالية معروفة "البديل" باتجاهاتها الامريكية ممثلة بـ "عدنان الزرقي"، الا انه لم يحقق شيئاً، وقد انعكست تلك الهزيمة على أعضاء واصدقاؤه، وطلبوا كعادتهم- بتغيير قيادة الحزب، وهذه هي مشكلة عقلية أعضاء الحزب نفسه، يختزلون المشكلة بأشخاص محددين، يعتقدون اذا ما تم تغييرهم سيتغير الحزب نفسه وسيحقق النتائج المرجوة، وهذا منطق ليبرالي صرف داخل حزب شيوعي، فهو لا يرى في المنهجية السياسية للأحزاب انما هي المشكلة، بل يعتقد بأن الشخص "س" او "ص" هما المشكلة؛ وهذه قضية تاريخية داخل الحزب، الى الان تشتغل بقوة، فمثل النجاحات التي حققها الحزب يوماً ما تعزى الى اشخاص معينين "سكوتير او مجموعة أعضاء"، والفشل والانتكاسات التي

صفحات من التاريخ:

رشيد اسماعيل



17 أيلول من عام 1967، يومٌ خالد في تاريخ الحركة الشيوعية في العراق

تأخذني الذكريات إلى استرجاع ذلك اليوم، وأنا في التاسعة عشرة من عمري، منضوياً في تنظيمات الحزب الشيوعي، متأملاً فيه طريق الخلاص نحو العدالة والمساواة والاشتراكية. كنتُ ضمن خلايا شارع الكفاح في بغداد.

وفي ذلك اليوم كنتُ جالساً في مقهى مقابل الفرع المؤدي إلى بيتنا، بالقرب من حمام بغداد، وعلى بُعد خطوات من شورجة الفواكه والخضروات، مرّ بي الرفيق أرشد، طيب الذكر، في لقاء استثنائي ومن دون موعد مسبق. كان مسؤول الخلية التي أنتمي إليها.

باردني قائلاً: (رفيق، هذا بيان جديد، ومن الضروري أن توصله إلى بقية أعضاء الخلية. ومن الضروري عقد اجتماع للخلية بأسرع وقت).

ثم حدثني باقتضاب عما حصل، وقال إن هناك عملية تطهير داخل الحزب من العناصر اليمينية التحريفية، بسبب سياساتها المهادنة، على طول الخط، للسلطات الرجعية، وان هذه العناصر قد طُردت. وأضاف: (ستجد كل شيء في البيان).

رجعتُ إلى البيت وتمعنّت في البيان جيداً، واقتنعتُ بما جاء فيه، على الرغم من أنني كنتُ بسيطاً من الناحية الفكرية، إلا أنني كنتُ مدفوعاً باستمرار نحو التغيير إلى الأفضل، وفي ذات الوقت إلى التخلص من تلك السلطات التي أذابت الجماهير الدم والقتل والسجن والفقر واليأس، خصوصاً بعد انقلاب 8 شباط المشؤوم.

كان المحتوى العام للبيان، كما أتذكره، يتمحور حول تطهير الحزب الشيوعي العراقي من العناصر التحريفية اليمينية وسياساتها؛ لأنها، أولاً، لا تمثل مصالح الطبقة العاملة والكادحين، وثانياً، بسبب سياساتها البيروقراطية في اتخاذ القرارات من قبل هذه القيادة، وثالثاً، بسبب عدم التفكير والنضال من أجل استلام السلطة.

وبالفعل فقد التحقت أكثرية القواعد بالقيادة المركزية، من عمال وكادحين وطلاب ونساء. إن الذي ميّز خط القيادة المركزية هو النضال من أجل السلطة، وبمختلف الطرق والأساليب المتاحة حسب الظروف، سواء عبر الانتخابات والشكل الديمقراطي، أو عبر الكفاح المسلح لمواجهة العنف الرجعي والسلطوي. وثالثاً، اعتماد أعلى درجات الديمقراطية في اتخاذ القرارات.

لم تستمر تجربة القيادة المركزية سوى عشرة أشهر، وسرعان ما تحرك الغرب والقوى الرجعية في المنطقة لإعادة البعث إلى السلطة، وكانت مهمة البعث الأساسية القضاء على القيادة المركزية وتصفية تنظيماتها.

لقد كانت المواجهة غير متكافئة؛ فقد قُتل أكثر من أربعين رفيقاً في قصر النهاية على يد المجرمين الفاشيين ناظم كزار وصدام حسين. ومن الرفاق المضحين أحمد محمود الحلاق، وصالح العسكري، وكریم شعبان، وحاتم سجين، ووردة، ولطيف، والقائمة تطول. كانوا مثلاً للتحدي والصمود بوجه البعث وجلاديه.

وبالنسبة لعزیز الحاج فقد انهار وتخاذل بشكل مخز.

لقد دقت هذه المواجهة ناقوس الخطر، ومزقت قناع البعث الفاشي الذي كان يتشدد بالثورة البيضاء وبناء العراق، فيما كانت جهود الإمبريالية تتكاتف، ليكون ذلك تحت راية البعث الفاشي.

أن نقد تجربة القيادة المركزية من حق الجميع. والتجربة، التي لم تستمر أكثر من سنة، شابتها بالتأكيد العديد من الزلات والأخطاء والتسرع. لكنها أعطت الجماهير دفعة قوية في التخلص من الخوف، وفتحت صفحة جديدة بعد شباط الإجرامي.

لقد كانت هناك تحديات ومواجهات مع السلطات القمعية، منها الانتخابات الطلابية وفوز الطلبة الشيوعيين بشكل ساحق وملفت للنظر، واصطفافات العمال وتوحيدهم واستعدادهم للانتخابات، إضافة إلى محاولة المناضل الجسور خالد أحمد زكي ورفاقه في الأهواز، وعملية نفق الحلة، وكذلك إضراب عمال الزيوت النباتية، الذي كشف الوجه الحقيقي للبعث الفاشي في قمع الإضراب واستخدام العنف والتعذيب ضد العمال المضربين.

وبمعنى آخر، واجهت القيادة المركزية البعث الفاشي بكل قوة وبلا مهادنة.

في مقابل كل هذه المواجهة من قبل القيادة المركزية، فإن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي انبطحت للبعث، ووافقت على حل المنظمات المهنية، واتحاد الطلبة العام، وليس كما يذكر السيد حسان عاكف في محاضرته الاخيرة "تجميد" الاتحاد. كذلك شمل الحل رابطة المرأة والشيبيبة والعمال، بطلب من البعث، كشرط حصول الدخول الى الجبهة.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من المناضلين الأشداء رفضوا عقد الجبهة، وقد تمت تصفيتهم بكل قسوة ودناءة من قبل السلطة. ومن هؤلاء المناضلين عبد الأمير سعيد، وستار خضير، ومحمد أحمد الخضري، وكاظم الجاسم، وشاكر محمود، وبالتأكيد كان هناك من ينقل مواقف هؤلاء المعترضين إلى السلطة.

وبالفعل تمت الجبهة سينة الصيت، والتي أطلحت بالمنات من الشيوعيين الأشاوس بعد انهيار الجبهة، وماتوا موتاً مجاثباً بسبب السياسة الخاطئة وغير الشيوعية لقيادة الحزب. فمن يتحمل هذه المسؤولية، والحزب مكشوف للأجهزة الأمنية. ثم يُطلب منهم بناء تنظيم في الداخل؟!

وبحساب بسيط، من كان موقفه صحيحاً؟ الذين واجهوا البعث ولم يوافقوا على الجبهة، أم الذين وافقوا عليها وطلبوا لـ«كاسترو العراق»؟

برأيي المتواضع، الذين لم يوافقوا كانوا على صواب، والذين وافقوا عليها ليس الأمر بالنسبة إليهم مجرد خطأ، وإنما هو خط سياسي تجده في كل منعطف، خط مهادن، يمتد من بيان آب التصفي في عام 1964 ولحد الآن.

هكذا ينبغي أن تُقرأ التجربة: بالنقد والتقييم، لا بالدفاع عن الجبهة والهجوم على المعارضين واتهامهم بشتى النعوت المفلسة.

الخواذ الأزدي للمضحين في طريق الشيوعية. المجد ينحني لكم، يا أبطال.

والخزي والعار الأزدي للبعث الفاشي، وصدام المجرم وسلطته الفاشية.

تحية من الأعماق لهذا اليوم المجيد في تاريخ الحركة الشيوعية في العراق:

17 أيلول 1967.

عاشت الشيوعية.



مؤيد احمد

أن تكون ثورية وعامة وتجسد تطلعات هذه الطبقة، هي تلك السياسة التي توجه نضال هذه الطبقة في مواجهة النظام الاقتصادي والاجتماعي والدولة ككل عام، ومن أجل إرساء بديلها الطبقي العمالي في مجال الدولة والنظام الاقتصادي والفكر البروليتاري التحرري.

إن التيارات الفكرية والأحزاب والمنظمات السياسية البورجوازية القومية شبه-الليبرالية وأحزاب البورجوازية المتوسطة والصغيرة التي تنادي بالإصلاح السياسي وإنهاء الفساد، وتولي الدولة البرجوازية في رعاية المجتمع، وحصر السلاح بيد الدولة، وتتحادث عن بناء عما يسمى "الدولة المدنية"، باسم اليسار أو أي اسم آخر، لا تصمد أمام واقع وجسامة المهام والتحديات. وهم بسياساتهم وأفعالهم هذه كأنما يشاركون في سيناريو أقرب إلى المهزلة، بدلاً من المشاركة كفعل مؤثر في تغيير العالم من حولهم.

إن السياسة الطبقيّة البروليتارية ورفع راية البديل الشيوعي هو الجواب، وهو الذي يمكن أن يكسب عالماً محرراً من البؤس الاقتصادي ومن القمع والحرب والخلافات.

خلاص المجتمع من مأزق الوضع الراهن، محصلة للصراع الطبقي؟

إن صاحب المصلحة الفعلية في تحسين وضع المجتمع وتخليصه من هذا الوضع المرزى والكارثي الحالي، هم جماهير الطبقة العاملة والشفيلة والجيل المتصاعد من البروليتاريا الشابة التي تنتمي إلى صفوف هذه الطبقة الواسعة، والذين وقعوا أنفسهم في ظل هذا الوضع في مصيدة الفقر والهلاك الاقتصادي. إن من يريد بناء المجتمع وتطويره اقتصادياً بحيث يوفر الرفاه للجميع ويحقق التقدم الاجتماعي، هم هؤلاء الجماهير، وهذه القوة الطبقيّة التي تتوافق مصالحها مع مصالح المجتمع بشكل عام. هذه هي الطبقة التي تقف على مسار التطور التاريخي للمجتمع، وتستطيع الحفاظ على استمرارية تطور المجتمع، ولكن هذا يتقدم من خلال تعزيز نضالها الطقي المستقل وكسب السلطة السياسية لإضفاء طابع وسيما، تحرري على الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، بكلمة واحدة: لتحقيق الاشتراكية. هذه الطبقة لم تقصر في سعة الاحتجاجات، وتدخل مصالح نضالها التحرري مع مصالح تقدم وتطور المجتمع، بل إن ما ينقصها هو عدم تحول بديلها السياسي والاقتصادي الاشتراكي إلى أفق سائد داخل نضالها الطبقي وعلى مستوى المجتمع.

إن هذه الحركة البروليتارية التي يجب أن تكون راسخة نظرياً ومستقلة سياسياً ومنظمة حزبياً حول مصالحها الطبقيّة الاشتراكية، لا تتحقق من خلال برنامج معد من خارج الحركة؛ أي لا تتشكل بمشروع جاهز لمجموعة ديماغوجية غير حزبية وغير بروليتارية خارج صفوف نضال هذه الحركة، ولا تتحقق بمجموعة قرارات معلنة مصاغة بدقة، بل تنمو ويستكمل سيماءها في قلب النضالات البروليتارية المستمرة داخل المجتمع والاستجابة لأهداف هذه الحركة.

باختصار، يتحقق هذا في قلب هذه الحركة البروليتارية ذاتها، من خلال توحيد نضالها الاقتصادي والسياسي والفكري في نضال طبقي شيوعي واحد، وداخل حركة حزبية منظمة تثبت بنيتها وأركانها داخل الحركة ذاتها لا خارجها. وهذا ما يشكل جوهر القضية التحررية للمجتمع.

ملاحظة: كُتِبَ المقال في 15/9/2026 باللغة الكوردية وتمت ترجمته الى اللغة العربية مع اضافة قليلة لها في فقرتين وذلك يوم 7/10/2026

الفساد المستشري في هيكل النظام ليست سوى تضليل لهذه الطبقة وغالبية الجماهير وصرف أنظارهم عن مشاكلهم الكبرى.

في هذا المسار، يريد علي الزبيدي، كجزء من قوى النظام، أن يحصد لنفسه ولنظامه ثمار كل ما هو رجعي في المجتمع، من سيادة الأفق القومي والديني والطائفي وكل ما فرضه هذا النظام من قمع الطبقة العاملة ومنع نضالها الجمعي، بما في ذلك حظر العمل النقابي في مؤسسات الدولة والأجهزة الاقتصادية والخدمية، وإضافة إلى ذلك، يحصد ثمار فرض القوانين الإسلامية الطائفية الرجعية و"القانون الجعفري" الذي يقمع المرأة ويجردها من حقوقها، والمفروض من قبل تيارات الإسلام السياسي الشيعي، ومن ضمن ذلك ما ينتج عن هذه القوانين من تشتيت لصفوف النضال المشترك للطبقة العاملة وخنق حقوق وحريات الشباب من البروليتاريا.

تلك هي علاقة هذا النظام السياسي والاستراتيجية الاقتصادية لرئيس حكومته بغالبية الجماهير، وهذا بالضبط ما يعيق ويوسع الأزمة السياسية للنظام في علاقته بالمجتمع .

أزمة النظام السياسي وأزمة الرأسمالية في العراق، تشكلان كلاعضوا واحدا!

إن أزمة النظام السياسي وأزمة النظام الرأسمالي في العراق، والثقل المتزايد الذي نتج عن السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية على حياة العمال وغالبية الجماهير، تشكلان كُلاً عضويًا واحدًا وتكلمان بعضهما البعض. إن ذلك التنوع الكبير الموجود في تركيبة القوى السياسية القومية والإسلامية وقواتها الميليشية التي تحكم البلاد، وعمق وسعة المحاصصة على أساس القومية والطائفية والمذهبية، يشكل في حد ذاته تقسيمًا ثائوبًا وتوزيعاً للأدوار والمواقع داخل هذا الكيان السياسي المتأزم العام، ك "العام" عند هيجل، وهو الدولة، ونظام سياسي ينتشر الفساد في كامل بنيته ويلقي بظلاله على كافة الأجزاء التي يتكون منها.

إن الخلافات والصراعات داخل هذا النظام، أي الصراع بين أجزائه، هي واقعية، لكن ميدان حسم هذه الصراعات فيما بينها ليس بين الواحد والآخر بقدر ما هو داخل الكيان السياسي العام الموجود، أي داخل النظام السياسي القائم. وذلك من خلال المحاولة لفرض مصالح كل قوة قومية وإسلامية طائفية وكل حزب وتيار عن طريق أخذ حصته من السلطة والثروة والمال من السلطة العامة، من الدولة، أي من النظام الحاكم.

علاوة على ذلك، فإن لهذه القوى امتدادات إقليمية، ولهذا فإن النظام السياسي ليس نتاج جمع رياضي بسيط لأجزائه، بل يحمل ومنذ البدء طابع نفوذ كل من الإمبريالية الأمريكية والنظام الإيراني. ولهذا فإن النظام السياسي هو محصلة تتعدل وتتغير اتجاهاتها السياسية وفقاً لمدى قدرة كل من هاتين الدولتين على فرض مصالحهما الجيوسياسية واستراتيجية والجيو اقتصادية على النظام السياسي في العراق.

إن أزمة النظام السياسي وأزمة الرأسمالية في العراق تكلمان بعضهما البعض وتتفاعلان باستمرار، وتخلقان باستمرار معضلة تشمل المجتمع بأكمله، وحلها يكون بالضرورة داخل المجتمع نفسه؛ وكما يقول ماركس، فإن الإنسانية لا تضع أمام نفسها معضلة إلا وتكون قد وفرت حلها مسبقاً. والبروليتاريا التي هي في تصاعد مستمر في العراق هي تلك القوة الطبقيّة التي تنمو في قلب هذه العملية بحكم منطق نمو رأس المال والرأسمالية، وفي وسط أزمة سياسية واقتصادية مدمرة يعيشها المجتمع.

إن السياسة الطبقيّة البروليتارية التي يمكن

إن الاحتجاجات الجماهيرية الحالية في العراق هي في الأصل احتجاجات لفئات البروليتاريا ونضال للعمال المشتغلين وفئات الشغيلة والشباب المعطلين عن العمل، من كلا الجنسين، وميزتها هي أنها نضال مطلبي اقتصادي للطبقة العاملة والشرائح الاجتماعية المحيطة بها، وهو نضال يمكن أن يتطور إلى حركة طبقية منظمة لتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية، ويعطي زخماً لرفع القوة والقدرة الطبقيّة للبروليتاريا في المجتمع ولعب دورها في تصاعد الدور السياسي الطبقي المستقل للطبقة العاملة.

سياسة علي الزبيدي الاقتصادية ليست حل لأزمة النظام الرأسمالي في العراق، بل هي تعميق متزايد لها!

إن السياسة والخطة والأطروحات الاقتصادية لـ علي الزبيدي، رئيس الوزراء الحالي في العراق، ليست سوى أطروحات وسياسات اقتصادية برجوازية مسدودة الأفاق اصلا. وكل ما لديه هو تطوير القطاع الخاص ومزيد من النيو ليبرالية الاقتصادية وتوسيع نطاق تطبيق مشروع "الورقة البيضاء"! أي الورقة التي ليست سوى نيو ليبرالية غير مقيّدة بأي عائق، وتؤدي بالنتيجة إلى مزيد من تعميق الاستقطاب الاقتصادي الطبقي؛ تراكم الثروة والمال في قطب، وتراكم الفقر الفاقة في القطب الآخر.

إن عملية التطور الرأسمالي، كما يؤكد ماركس، هي عملية تراكم رأس المال والثروة في قطب من المجتمع، وفرض الفقر والبؤس الاقتصادي في القطب الآخر، وهذا بطبيعته يشكل قوانين حركة رأس المال والنمو الرأسمالي اليوم في جميع البلدان وعلى المستوى العالمي، وهو ما أخذ أبعاداً كارثية في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر الذي يمر بأزمة شاملة ومركبة.

يركز علي الزبيدي على اقتصاد السوق للإجابة على المشاكل الاقتصادية للمجتمع العراقي، ويسخر من اعتبار "الاشراكية"! حل للمشاكل الاقتصادية، وينحي دور الدولة جانباً في تقديم الخدمات العامة وفي تنمية اقتصادية تهدف الى تحقيق مصلحة الجماهير، في حين يلجأ هو نفسه إلى الدولة ذاتها، أي أداة الطبقة البرجوازية لضهاد الطبقة العاملة، لتطبيق سياساته الاقتصادية النيو ليبرالية.

ومن الواضح أنه كممثل لرأس المال والنظام، لا يستخدم القوانين والسلطة وإيرادات الدولة للاستجابة لمتطلبات توفير العمل وتحسين المعيشة وظروف العمل للطبقة العاملة والجماهير، بل يستخدمها لتوسيع نمط اقتصادي قائم على مصالح رأس المال الخاص وتراكمه. وهذا يجلب معه توسع مساحة الفساد والنهب وحماية أشد لمصالح التيارات والأحزاب السياسية الإسلامية والقومية الحاكمة، على حساب التدهور المتزايد للأوضاع المعيشية للطبقة العاملة، وتحويل شرائح متزايدة من السكان إلى أوساط البروليتاريا المعرّضة اصلا لمعاناة هذا التدهور في أوضاعها المعيشية.

إن هذه السياسات الاقتصادية لـ علي الزبيدي التي تهدف إلى تطوير الرأسمالية في العراق، وهي رأسمالية متأزمة، تتحقق على حساب الإفقار المتزايد لغالبية الجماهير، وهذا يتحقق عبر وضع ثقل أزمة النظام الاقتصادية على كاهل الطبقة العاملة والجماهير مستخدما مختلف آليات تنظيم وإدارة الاقتصاد الرأسمالي وسوق رأس المال عبر تدخل الدولة، المتبعة من قبل البرجوازية العالمية ايضا، بما فيها تحرير القيود على الأسعار، ورفع الدعم الحكومي عن السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان، وتغيير سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي متى ما حان وقته كي يضع آثار أزمة النظام الاقتصادية على كاهل معظم الجماهير، وكذلك إبقاء البروليتاريا الشابة المعطلة عن العمل على حالها وتوسيع نطاق البطالة بينهم وكل الأعباء المعيشية الأخرى لغالبية السكان. وفي هذا السياق، فإن حملاته الصورية ضد

ذاته، قمع حقوقها وحرياتها، ولا سيما حقوق وحريات المرأة، وسلب حق العمال في استخدام أدواتهم النضالية الجمعية، وخاصة العمل النقابي في مؤسسات الدولة ومرافقها الاقتصادية والخدمية.

إن نضال عمال قطاع الصناعة بوجه سياسات الخصخصة وبيع شركات هذا القطاع وإعادة هيكلتها وتسريح العمال منذ عام 2004 والإعوام التي تلتها كان يعد ذاته بداية قيادة هذه الفئة من الطبقة العاملة لمجمل النضال الجماهيري ضد الخصخصة والسياسات النيو ليبرالية للدولة، لكنه للأسف لم يتطور بالشكل الذي يكون له تأثير بارز في توسيع هذا النضال ليشمل مساعي الفئات الأخرى للطبقة العاملة في مختلف المواقع الاقتصادية والخدمية الأخرى التي وقعت هي الأخرى تحت ثقل كابوس نفس السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية للدولة.

وهذا يعود إلى أسباب عدة، ليس بالإمكان الخوض في تفاصيلها هنا إذ يحتاج الى بحث منفصل، او بالأحرى أبحاث، من أجل تحديد ما كان تنقصه هذه النضالات؛ من ضرورة تبلور أفاق سياسية طبقية مستقلة وسياسة اشتراكية واضحة المعالم داخل هذه الحركة الى وجود حزب بروليتاري اشتراكي نشط ذو استراتيجية سياسية بروليتارية اشتراكية ينظم هذه النضالات في محطاتها المختلفة وعلى صعيد المجتمع..

من المعلوم، ان وقوف العمال بوجه سياسة الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات وغيرها، يحمل بحد ذاته بذور نقد طبقي بروليتاري شامل بحيث يمكن ان يتطور الى نقد بروليتاري اشتراكي للرأسمالية ومجمل المنظومة القائمة وسياسات الدولة العامة، الذي كان قد يدفع بدوره بالحركة العمالية الى حركة تقود نضالات الجماهير في المجتمع ككل للخلاص من مأزق وضعه الحالي.

ولم يخلُ العراق طوال هذه السنوات، وخاصة منذ عام (2011)، أي في فترة تصاعد الانتفاضات الثورية في تونس ومصر، من حركة الاحتجاجات الشبابية والشفيلة ومختلف فئات الطبقة العاملة، ومن دفاع النساء والجيل الشاب عن حرياتهم وحقوقهم ومن أجل فرص العمل. وقد وصلت هذه الاحتجاجات والنضالات الجماهيرية إلى ذروتها في (انتفاضة أكتوبر 2019).

وإثر قمع هذه الانتفاضة، استطاع النظام الاستمرار في حكمه، وتمكنت قوى الثورة المضادة من إحكام قبضتها على حكم البلاد. ومنذ ذلك الحين وفي المرحلة التي تلتها، يمكننا القول إنها أصبحت حقبة من تزايد نطاق الرجعية السياسية واتساع أكثر لليمنة الأيديولوجية الدينية الطائفية والقومية على المجتمع، وسلب متزايد لحقوق وحريات المرأة وفرض "القانون الجعفري".

إن حركات الاحتجاج الجديدة الواسعة والمتكررة يومياً الآن بوجه البطالة وللحصول على فرص العمل والتوظيف الحكومي، وحركة خرجي الكليات والجامعات من أجل التعيين، واحتجاجات العمال لمطالب مختلفة متعلقة بالأجور وظروف العمل الأنسب، والاحتجاجات لتعديل سلم الرواتب وغيرها، تشكل موجة من حركة الاحتجاج العمالية الجديدة والواسعة، وهي امتداد لتاريخ مستمر من الصراع الطبقي البروليتاري في هذا المجتمع، وتظهر عمق ارتباط أزمة النظام السياسي بهذا الصراع الطبقي وبواقع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة والشفيلة.

من الواضح أن حركة الاحتجاج العمالية الحالية تجري في خضم تطورات الحرب بين أمريكا وإيران وأثارها على العراق، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل من الناحية السياسية أيضاً، خاصة على قوى النظام من تيارات الإسلام السياسي الشيعي التي وقعت تحت ضغط إعادة ترتيب مواقفها وسياساتها في ظل هذا الظروف الجيوسياسي الجديد.

متفاقمة الان أكثر؛ أي إنها امتداد للأزمة السياسية للنظام في ظروف نوعية أخرى ومختلفة عن سابقتها، دون أن يكون هناك أي تغيير في سياسة واستراتيجية البورجوازية الإمبريالية الأمريكية تجاه النظام الذي نبي في الأصل عليها، ولا أي تغيير في العملية السياسية الأساسية التي أسست هذا النظام البرجوازي الإسلامي والقومي والدوافع الرئيسية خلفها، بل ولا حتى تغيير أساسي ونوعي في مدى نفوذ النظام في إيران على المسار السياسي في العراق.

أزمة النظام السياسي وعلاقتها بالبروليتاريا ونضالها

أخذت أبعاد ومظاهر أزمة النظام تبرز وتتضح يوماً بعد يوم حتى أصبحت أزمة شاملة، وذلك عندما واجه النظام تحديات تتمثل في الاستجابة لتوفير العمل والتوظيف الوضع الاقتصادي الآمن للجيل الجديد من البروليتاريا، من الشباب والشابات، الذين نشأوا وترعرعوا في ظل ثلاثة وعشرين عاماً من حكم هذه الطغمة المتسلطة على رقابهم. إن الأحزاب والتيارات البورجوازية الإسلامية والقومية الحاكمة لا تربطها أي صلة بالحياة المادية والاقتصادية لهذا الجيل من البروليتاريا وعموم جماهير العمال والشفيلة والمضطهدين، باستثناء صلة حماية النظام الرأسمالي المتأزم الذي يضيّق طوق أغلّله بشكل متزايد حول أعناق هذه الجماهير، ويفرض عليها أصعب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وبتعبير آخر، فإن المهمة الرئيسية لهذه القوى هي حماية النظام الاقتصادي والسياسي الرأسمالي من أي تدخل سياسي مستقل ومؤثر لهذه الجماهير للخلّص من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك منع أي محاولة منظمة وفاعلة منها على ترسيم مسار الحياة السياسية والثقافية في البلاد.

كما ان أبعاد هذه الأزمة تتضح أكثر عند أخذ ذلك في الاعتبار، أنه بالتزامن مع تأسيس النظام السياسي، نُفذت عملية اندماج الرأسمالية في العراق برأس المال العالمي بشكل أوسع وأعمق بكثير مما كان عليه في ظل نظام البعث الفاشي، وذلك عبر الإجراءات والسياسات الاقتصادية النيو ليبرالية والقوانين التي أصدرها "بول بريمر" الحاكم الأمريكي للعراق بهذا الخصوص، واستمرار النظام والحكومات المتعاقبة حتى اليوم على هذا النهج والأجندة.

وقد ساعد ذلك على دمج الاقتصاد العراقي تأسيس النظام السياسي، نُفذت عملية اندماج الرأسمالية في العراق برأس المال العالمي بشكل أوسع وأعمق بكثير مما كان عليه في ظل نظام البعث الفاشي، وذلك عبر الإجراءات والسياسات الاقتصادية النيو ليبرالية والقوانين التي أصدرها "بول بريمر" الحاكم الأمريكي للعراق بهذا الخصوص، واستمرار النظام والحكومات المتعاقبة حتى اليوم على هذا النهج والأجندة.

وقد ساعد ذلك على دمج الاقتصاد العراقي برأس المال العالمي، وتداخل حركة وتراكم رأس المال في العراق داخل دورة التراكم الرأسمالي العالمي بصورة أوسع، وبالدرجة الأولى من خلال الاستثمار الرأسمالي في قطاع استخراج وتصدير النفط والغاز وإنتاج الكهرباء، وفي مجالات الاتصالات والمواصلات والاستثمارات المالية وغيرها. أضف إلى ذلك تطبيق السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية في شتى المجالات الحياة الاقتصادية والخدمية بما فيها خصخصة القطاع العام وإعادة هيكلة الشركات التابعة وبيع مؤسسات الدولة بالجملة للرأسمال الخاص المرتبط أساساً بقوى النظام. وفي نفس الاتجاه، جرى التمهيد لاقتصاد السوق والتجارة الحرة وإزالة العتبات أمام تطور السوق المحلي بحيث يرتبط عضويًا بحركة الرأس مال العالمي ويخضع لتقلباته وأزماته وديناميكية حركته.

إن تاريخ السنوات الثلاث والعشرين الماضية للمجتمع العراقي كان تاريخ صراع ونضال جماهير العمال والشفيلة والشباب والنساء بوجه هذا النظام السياسي، وبوجه تدهور أوضاعهم الاقتصادية في ظله وفي ظل الرأسمالية ومنطها الاقتصادي النيو ليبرالي، التي عَققت بدورها الأزمة السياسية للنظام باستمرار. وقد فرضت على الجماهير في هذه المرحلة أشد المصاعب الاقتصادية وأوسع نطاق للبطالة وتواجه، في الوقت

أزمة النظام السياسية الحالية، امتداد لأزمته السياسية البنيوية!

إن ما يسود على النظام السياسي الإسلامي والقومي في العراق، منذ بداية تأسيسه وحتى الآن، هو أزمة سياسية عميقة ومتعددة الأبعاد.

تعود جذور هذه الأزمة إلى علاقة النظام بالمجتمع، وإلى كون قواه عبارة عن ميليشيات إسلامية وقومية سلّمت إليها السلطة بعد احتلال العراق من قبل أمريكا وإسقاط نظام البعث الفاشي؛ حيث شرعت في حكم مجتمع يتكون من عشرات الملايين من السكان، وبدأت العمل على إعادة بناء دولة بورجوازية قمعية لحماية النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي لهذا المجتمع.

وبالطبع، كان على هذه القوى بناء هذا النظام بحيث يكون دولة ضمن النظام البورجوازي الدولي من جهة، ويخدم المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية للإمبريالية الأمريكية في العراق والمنطقة، من جهة أخرى.

وكما هو معلوم، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق، وعلى الرغم من اعتماده على هذا النظام السياسي القومي والإسلامي الذي شكله لإدارة شؤون البلاد، لم يستمر؛ إذ واجه إخفاقات كبيرة أدت في النهاية إلى إنهاء الاحتلال المباشر و خروج القوات الأمريكية من العراق في عام (2011).

وفي إطار هذه التطورات، وإلى حد ما قبل ذلك أيضاً، أصبح النظام الإيراني بدوره، بصفته قطباً إقليمياً، صانع قرار آخر في مسار الحياة السياسية في العراق لعدة أسباب؛ منها بالدرجة الأولى ارتباط تيارات الإسلام السياسي الشيعي به، وتلاقى مصالح هذه التيارات مع مصالح هذا القطب، فضلاً عن عوامل أخرى مثل تشكيل ميليشيات تابعة له في العراق، وتنفيذ عمليات إرهابية من قبل أجهزة النظام الإيراني داخل العراق، وغير ذلك من العوامل.

وبناءً على ذلك، دخلت البلاد مرحلة من المسار السياسي اتسم طابعها بخضوع النظام السياسي لمراعاة المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لكل من أمريكا وإيران في العراق، وذلك في إطار الصراع الجيوسياسي والاستراتيجي الأوسع بينهما. ومع العودة المجدة للقوة العسكرية لـ "التحالف الدولي" بقيادة أمريكا إلى العراق بذريعة الحرب ضد داعش عام (2014)، ومع تشكيل "الحشد الشعبي"، توسع نفوذ القوى الميليشية المرتبطة بالجمهورية الإسلامية داخل العراق بشكل كبير، كما أصبح التنسيق العسكري بين أمريكا والنظام الإيراني في الحرب ضد داعش الأجندة المعمول بها خلال تلك الفترات.

ومن خلال هذه التطورات، ازدادت القوى ألقعية الأمنية والعسكرية للنظام السياسي والقوى الميليشية في العراق يوماً بعد يوم، وأحكمت قبضة حكمهما على الحياة السياسية للمجتمع أكثر فأكثر وبهذا الشكل، اطال عمره في إطار هذا الصراع الأوسع بين النظامين الأمريكي والإيراني على العراق. اليوم، وفي ظل تطورات حرب أمريكا وإسرائيل ضد إيران وتراجع دور القوى التابعة للنظام الإسلامي في المنطقة، تعيش قوى النظام في العراق، وبالأخص تيارات الإسلام السياسي الشيعي، لحظات أزمة عميقة. إن سبب بروز هذه الأزمة بالدرجة الأولى هو التغير في ميزان النفوذ السياسي والعسكري لصالح أمريكا في العراق، وتزايد ضغوط إدارة ترامب لنزع سلاح الميليشيات التابعة مباشرة للنظام الإسلامي في إيران ودمجها داخل المؤسسات العسكرية للدولة و"الحشد"، إلى جانب الضغوط الأخرى التي أدت سابقاً إلى مجي علي الزبيدي كـ رئيس للوزراء.

إن الأزمة السياسية الحالية للنظام هي امتداد لأزمته السياسية البنيوية المزمنة، لكنها



العدد (54) تشرين الاول (اكتوبر) 2026

الغد الاشتراكي

إقليم كردستان: التحولات التاريخية والعقدة الأساسية للنضال الطبقي



نادر عبد الحميد

1. إقليم كردستان في السياق التاريخي العالمي

شهد مجتمع إقليم كردستان، كجزء من العراق، تحولات سياسية واجتماعية شاملة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين (1991) وحتى وقتنا الراهن (2026)، وذلك في سياق التغيرات الجيوسياسية والجيوسياسية التي فرضتها القوى الإمبريالية العظمى في الشرق الأوسط. وكغيره من مجتمعات العالم، دخل الإقليم منذ ذلك الحين سيرة الإندهام في السوق الرأسمالية العالمية، وخضع لهيمنة النيوليبرالية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والأخلاقية، ضمن نظام إمبريالي جديد أحادي القطبية أعقب إنهيـار "القطب الشرقي". كانت هذه السيرة ذات طبيعة عالمية، واتخذت في كل بلد ومجتمع شكلاً خاصاً ومحدداً، لكنها اتسمت في جوهرها بتجسيد التحولات التاريخية العالمية التي طبعت تلك المرحلة بهيمنة النيوليبرالية.

مرّ إقليم كردستان العراق بدوره بعملية خاصة ومحددة، تعاقبت عليها عدة مراحل، تميزت كل منها بخصائصها وانقسمت بدورها إلى مراحل أصغر. ومن أبرزها مرحلة (1991-2003)، من (انتفاضة آذار/مارس 1991) حتى سقوط نظام البعث الفاشي (نيسان/أبريل 2003)، ثم المرحلة التي تلت السقوط حتى إعلان "سياسة الاستقلال الإقتصادي لكوردستان"، أي سنوات (2003-2014)، ومن ثم المرحلة الممتدة حتى اليوم (2015-2026).

لا يهدف هذا المقال إلى الخوض في تفاصيل تلك التقسيمات المرحلية، وإنما يشير إليها من أجل تقديم الصورة العامة للقارئ، وإظهار كيف أن البرجوازية القومية الحاكمة في الإقليم دفعت بالمجتمع في كوردستان إلى قلب هذه العملية العالمية، بالإكراه والضغط والزخم الشديد، وأخضعت مصير ملايين العمال والكادحين في الإقليم لمصالحها السياسية والإقتصادية ومصالح شركائها من البرجوازية في دول المنطقة والدول الإمبريالية. إن الوضع القائم حالياً هو نتاج تلك العملية التاريخية. ومن الواضح أن هذه السيرة التاريخية العالمية، القائمة على النيوليبرالية والإحادية القطبية، تمرّ الآن بحالة من المآزق والإنسداد؛ إذ ظهرت في عالم اليوم أقطاب اقتصادية وسياسية وعسكرية إمبريالية جديدة، واشتدت الصراعات الجيوسياسية والجيوسياسية بينها. ومع ذلك، لم تفقد النيوليبرالية والكتلة الإمبريالية الغربية (ولا سيما الهيمنة الأمريكية) نفوذها كلياً رغم تراجعها المستمر. إن المرحلة الراهنة مرحلة إنتقالية شبيهة بالمرحلة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1920-1940)، وبالتالي تجد منطقة الشرق الأوسط -ومنها العراق وإقليمه الكوردستاني- نفسها أمام معادلات وتوازنات جديدة ليس هنا مجال التفصيل فيها.

2. نضال الجماهير الكادحة وتاريخ الإقليم

في خضم هذه العملية التاريخية العالمية، شهدت الرأسمالية في كوردستان نمواً ملحوظاً، وقسمت المجتمع الكوردستاني (شأنه شأن سائر المجتمعات المعاصرة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا) إلى طبقات وشرائح إجتماعية متباينة؛ تتلخص أساساً في طبقتين: أغلبية كاسحة تتكوّن من الجماهير الكادحة الفقيرة، وأقلية ضئيلة تستأثر برؤوس الأموال والثروات. إن مجمل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في إقليم كوردستان، وكذلك موجات السخط والإحتجاجات الجماهيرية التي شهدناها ويشهدها المجتمع، لا تختلف في جوهرها عن مثيلاتها في أي مجتمع رأسمالي آخر؛ إلا من حيث أشكال الظهور وصور التجلي

وأساليب التطور. أما من حيث المضمون، فهي صراعات ومشكلات مجتمع رأسمالي تحكمه سلطة طبقته البرجوازية القومية.

على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية، ظلت الجماهير الكادحة، بمختلف فئاتها وشرائنها من عمال وموظفين ومعلمين، فضلاً عن الشباب والشابات والطلاب والعاطلين عن العمل والنساء والإحرار، في حالة دائمة من السخط والإستياء، منظمّة الإحتجاجات والمظاهرات والإنتفاضات ضد سلطة الأحزاب الميليشية الحاكمة في الإقليم.

تحولت هذه الإحتجاجات، مع اتساعها وتطورها، في مراحل عدة، إلى حركات جماهيرية إحتجاجية لم تقتصر مطالبها على القضايا المهنية والإقتصادية، بل ارتقت أيضاً إلى مستوى موجات سياسية ضد سلطة حكومة الإقليم وأحزابها الحاكمة. إذ لم تكف السلطة بمواجهتها بالقمع والعنف، بل أراقت الدماء في كثير من الأحيان، ناهيك عن ممارسة الإرهاب والإعتقال والتعذيب وملاحقة الناشطين.

وعليه، فإن تاريخ هذا الإقليم هو تاريخ صراع ونضال طبقي تخوضه الجماهير الكادحة في مواجهة جهاز سلطة مُنظم يمتلك ميليشيات حزبية، وأجهزة أمن واستخبارات، ومحاكم وسجوناً، وإعلاماً ضخماً. كما احتكرت هذه السلطة -عبر تطبيق السياسة الإقتصادية النيوليبرالية- مجمل ثروات المجتمع وموارده لمصلحة فئة قليلة تقف هي في مركزها، بينما فرضت في الوقت ذاته البطالة والفقر وغياب الخدمات على الغالبية الساحقة من الجماهير.

3. الظروف الجديدة

يجري هذا الصراع الطبقي اليوم في ظروف مختلفة تماماً عما كانت عليه الأوضاع قبل عشرة أو خمسة عشر عاماً. وتتمثل أبرز العوامل المكوّنة لهذا الوضع الجديد في التراجع المتواصل لمكانة التيار القومي الحاكم ودوره في الصراعات والتوازنات الداخلية بالعراق وفي المعادلات الإقليمية بالشرق الأوسط، يضاف إلى ذلك الخلافات المتدّمة داخل صفوفه وعجزه عن تشكيل الكابينة الوزارية العاشرة لحكومة الإقليم الإنتلافية (حكومة الشراكة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني).

من جهة أخرى، أدت مسار التسوية والمصالحة لتيار أوجلان مع الدولة التركية وحكومة الشرع في سوريا إلى إثارة القلق ونوع من الخيبة والإحباط السياسي لدى التيار القومي اليساري الكردي الذي كان يعقد آمالاً كبيرة على هذا التيار.

ولسنا هنا بصدد الخوض في تفكيك تراجع التيار القومي الحاكم، ولا في إحتباطات اليسار القومي، بل ما نود الإشارة إليه هو أنه بالتزامن مع هذين التحولين، وفي هذا المناخ الفكري والسياسي، تنامت سمات رجعتان داخل المجتمع: الأولى تتمثل في دعم الدولة الإسرائيلية العنصرية والفاشية، والثانية في تنامي نزعة عنصرية صريحة ومكشوفة بلا أقنعة.

من الواضح أن هذه الظاهرة ليست حكراً على كوردستان، بل هي ظاهرة عالمية تشكل جزءاً من أزمة الرأسمالية العالمية وأزمة سلطاتها البرجوازية؛ فما هي التيارات الفاشية والعنصرية تتصاعد يوماً بعد يوم في قلب المجتمعات الديمقراطية للدول الإمبريالية الغربية كأحد البدائل التي تطرحها البرجوازية. لا تزال هذه السمات الفاشية والعنصرية في كوردستان بعيدة عن أن تتبلور بوصفها حركة سياسية واضحة وملموسة، غير أنها، بالتزامن مع مآزق سلطة الإقليم والإحباط الذي أصاب الجناح اليساري، بدأت تؤثر بأشكال مختلفة في الصراع الطبقي وفي الحركات الإحتجاجية. لذا، فإن قراءة هذه الظواهر وأخذها بالحسبان يعد أمراً ضرورياً لنشطاء الحركات الجماهيرية وقادة المنظمات المهنية والعمال الطليعيين والإشتراكيين.

4. التحولات داخل الحركة اليسارية والشيوعية

النقطة الأخرى في هذا المناخ الجديد هي التغيرات التي طرأت داخل الحركة اليسارية والشيوعية في كوردستان العراق خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية. إذ رأينا أن منظمة "اتحاد الشيوعيين في العراق"، وبعد عملية مراجعة ذاتية استمرت عدة سنوات، أعلنت حل نفسها في (27-9-2025) من خلال بيان طرحت فيه تبني النموذج نفسه للعراق ومنطقة الشرق الأوسط الذي كان قائماً في كوردستان سوريا (روح آفا)، وهو النموذج

الذي أصبح الآن مندمجاً مع مؤسسات حكومة أحمد الشرع.

ومن جهة أخرى، بدأ الميل الإصلاحي داخل الحركة اليسارية، خلال السنوات الأخيرة، في إظهار ملامحه بشكل أوفى وأكثر وضوحاً من خلال الانخراط في العملية الإنتخابية البرلمانية، والتنسيق مع سياسات "الحزب الشيوعي الكوردستاني" و"الحزب الشيوعي العراقي"، والتعويل على حملة "مكافحة الفساد" التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي. هذا فضلاً عن أن استراتيجيته تتمحور حول استقلال كوردستان، وأن نهجه السياسي تجاه الحركات الإحتجاجية للجماهير الكادحة التي تناضل ضد السلطة القائمة في الإقليم يتمثل في التعامل مع هذه الحركات باعتبارها شيئاً مستقلاً، إلى حد ما، عن الحركة الإحتجاجية على صعيد العراق، وذلك لتكملة استراتيجيته الإستقلالية الرامية إلى انفصال كوردستان عن العراق.

وهكذا، أصبحت الاستقطابات داخل الحركة اليسارية والشيوعية أكثر جلاءً؛ إذ ارتبط قسم منها بنموذج القومية اليسارية، بينما يتجه قسم آخر نحو التكيف مع السياسات الإصلاحية وتأييد الصراع الطبقي في الإقليم كحالة معزولة عن مجمل الصراع الطبقي في العراق، وفي خضم ذلك، تواصل "منظمة البديل الشيوعي" التمسك بخطها الماركسي الراديكالي والإمامي في العراق.

5. خروج الماركسية من دائرة التنوير الفكري

إلى جانب ما سبقت الإشارة إليه، توجد أيضاً عدة محافل ومجموعات فكرية سياسية، وكذلك تنظيمات أخرى داخل الحركة اليسارية والشيوعية في كوردستان العراق، من بينها "البديل الإشتراكي" و"الإشتراكيون الثوريون". وتتخلص أنشطة هذه القوى في نشر النظريات الماركسية ومناقشتها من جهة، والدعاية ضد الرأسمالية وأزماتها وسلطتها البرجوازية من جهة أخرى، إلى جانب التبشير بالإشتراكية والمساواة والحرية.

وهذا أمر يستحق التقدير ويشكل جزءاً أساسياً من العمل الشيوعي، إلا أن النشاط الشيوعي الماركسي لا ينبغي أن يظل حبيس هذا الإطار؛ لأن الهدف الأسمى للماركسية هو تغيير العالم

عملياً، وهذا لا يتحقق إلا عبر ممارسة ثورية منظمة تستند إلى نظرية ثورية، وليس الاكتفاء بالتنوير الفكري والدعاية السياسية. صحيح أن الرأسمالية تعيش أزمة مستعصية، وأن البرجوازية تعاني العجز القتال ولا تجد مخرجاً إلا بالقمع الداخلي والحروب الخارجية، وصحيح أيضاً أن الإحتجاجات قائمة، لكن وضع حدّ للرأسمالية ولسيادة البرجوازية، وإقامة سلطة تعبر عن إرادة العمال والكادحين يتطلب الارتقاء بهذه الإحتجاجات الإجتماعية العفوية إلى مستوى حركة طبقية سياسية منظمة وموحدة ذات أفق اشتراكي أممي. هنا تحديداً تعطلت المسيرة التاريخية للمجتمعات الرأسمالية، ومنها العراق وإقليم كوردستان، وهذه هي العقدة الأساسية للنضال الطبقي اليوم.

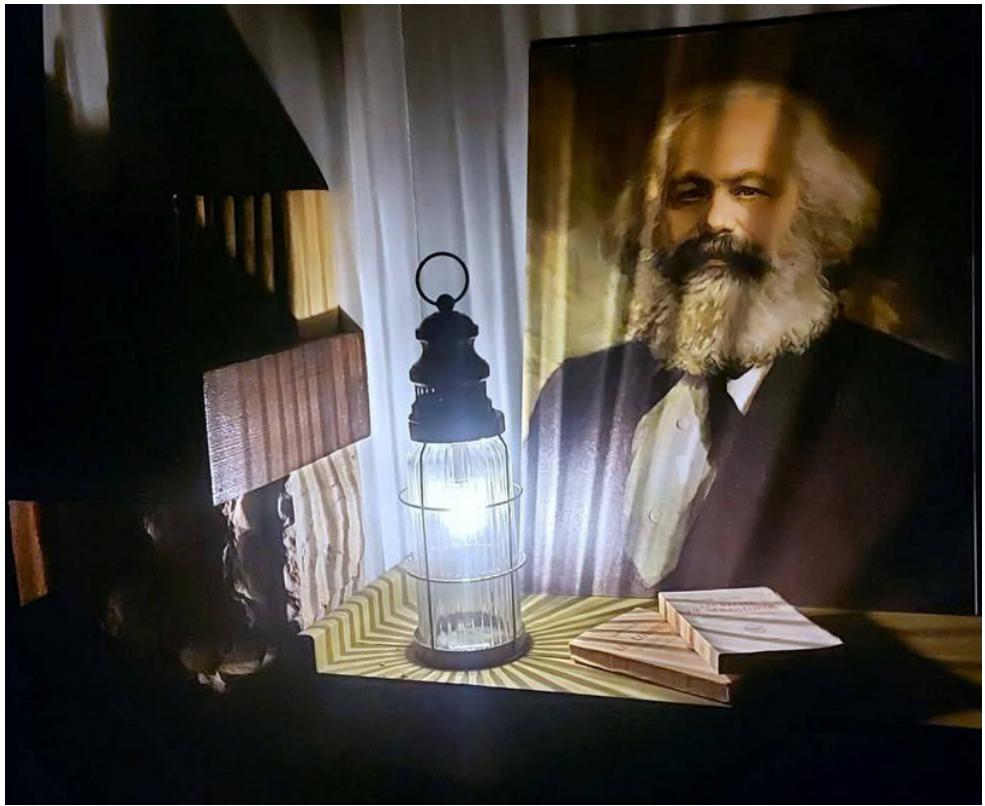
ومع أن العمل التنويري المناهض للرأسمالية ولسيادة البرجوازية عمل أساسي ينبغي مواصلة باستمرار، إلا أن المسألة المحورية الراهنة تكمن في طرح خط ونهج سياسي ماركسي وشيوعي ثوري وأممي للعمل السياسي على مستوى العراق ككل، بحيث يكون إقليم كوردستان جزءاً متكاملًا منه كما تطرح ذلك (منظمة البديل الشيوعي). هذه هي المهمة المحددة الملقاة على عاتق الشيوعيين في الوقت الحالي.

إن هذا النضال السياسي الشيوعي هو الكفيل بصون الإستقلال الطبقي للحركات الإحتجاجية في مواجهة أجنداث المعارضة البرجوازية (القومية والإسلامية)، وهو الذي يمنع تفشي العنصرية والفاشية داخل أوساط الجماهير الكادحة، وتوجيه غضبهم واستيائهم من النظام ومن سلطة البرجوازية نحو معاداة جزء، آخر من العمال والشغيلة، تحت شعارات القومية والدين والجنود... إلخ.

ختاماً، يجب على الشيوعية أن تطرح عملياً أمام المجتمع بديلاً سياسياً إشتراكياً وبروليتارياً ناجزاً في مواجهة البدائل البرجوازية القومية والليبرالية-الإصلاحية والإسلامية السياسية والفاشية، وهي مهمة تتجاوز بكثير مجرد التنوير الإشتراكي والدعاية النظرية المناهضة للرأسمالية ولسيادة البرجوازية.

أيلول / سبتمبر 2026

هل تعلم يارفيق لماذا الماركسية؟



استغلاله بالدين. - إن طبقية الماركسية هي التي تحدد ممارسات الحزب الشيوعي "حزب الطبقة العاملة"، لذلك فإن هذا الأخير لا يتجه إلى البشر تبعاً لموقفهم من الإله أو الدين، بل تبعاً لموقفهم الطبقي، فهو يدافع عن كل المضطهدين في المجتمع، سيان عنده إن كانوا مؤمنين أو ملحدين، أو من هذه الطائفة - فالمعركة الطبقيّة لا تدور بين المؤمنين والملاحدة، بل بين الأغنياء والفقراء.

- ان الماركسية لم تأتي كتحدٍ للإله وتمرد على السماء، فعالمها لا يكمن في السماء، بل هنا على الأرض، في هذا العالم الذي حكمه صراع بين المستغلين والمستغلين.

- لم تأتي الماركسية تاريخياً، كرد فعل ضد الدين، وإنما أتت ولادتها من رحم النظام الرأسمالي، (اجتماعياً واقتصادياً) والذي كان ولا يزال قائماً على الاستغلال في أكثر صوره بشاعة للجنس البشري ، أي أنها جاءت من المجتمع والتاريخ، لتصنع تاريخاً ومجتمعاً جديداً.

- ليست معركة الماركسية معركة دينية بين المؤمنين والملحدين، إنها معركة طبقية بين من يملك ومن لا يملك، معركة بين الطبقة العاملة و الملاك ناهبي الثروة . لذلك فهي لا تشترط في معركتها تحرير الوعي من الدين إنما تدفع المناضل لبدء معركته الطبقيّة ليبدأ مساره ويكتشف أوهامه، وتمده بالادوات النظرية والسياسية والتنظيمية.ولذلك فان تحرير الوعي لا يتم بتطوير الوعي ذاته، وإنما من خلال المعارك الطبقيّة .

- لا تبحث الماركسية عن أصول الدين في السماء، بل في الأرض، في الشرط الاجتماعي الذي انتجه، ولا تفتح نازها على الدين إلا بقدر ما هو أداة تضليل وتعتيم تخدم الطبقة المسيطرة، فهي تقمع الإنسان وتبرر

بيان تجمع المنتفضين الثوريين في الذكرى السابعة لانتفاضة اكتوبر

سمة واضحة على كتلهم السياسية، وهذه الإنشاقات ستعمق من إزمتهم، وحتما ستغير من معادلات السلطة.

تجمع المنتفضين الثوريين اذ يستذكر ايام الانتفاضة الباسلة، ويستذكر المضحين من شبيبتها، الذين اغتالهم قوى السلطة من ميليشيات وجيش وشرطة، فانه لازال متمسكا بموقفه الصريح والداعي الى المشاركة الواسعة في كل حراك احتجاجي، ويطالب بمحاسبة ومحكمة كل من شارك وساهم في عمليات القمع، وتقديمهم للمحاكمة والقصاص منهم؛ كما ويؤكد التجمع على رفض اي شكل من اشكال التقرب من السلطة الفاشية، ودعم الحركات والفعاليات الشبابية.

اننا في تجمع المنتفضين الثوريين نقف اجلالا واكبارا لكل الشبيبة الذين طالتهم يد السلطة الاجرامية، ونستذكرهم بفخر ومجد، كما نتمنى لجميع الجرحى الشفاء التام؛ ولا يفوتنا ان نطالب وبكل قوة بالإفراج الفوري عن كل معتقلي الانتفاضة، واسقاط الدعاوى الكيدية على الشبيبة، ونطالب بكل حزم الكشف عن مصير المغيبين منهم، الذين اختطفتهم الميليشيات وقوى السلطة الاخرى.

عاشت الذكرى الثامنة لانتفاضة اكتوبر الخالدة المجد لكل المضحين من الشبيبة الحزي والعار للقتلة 28-9-2026

بيان تجمع المنتفضين الثوريين

في الذكرى السابعة لانتفاضة اكتوبر

تمر هذه الايام الذكرى الثامنة لانتفاضة اكتوبر-تشرين 2019، وتأتي هذه الذكرى في ظل ثورات وحروب تشهدها المنطقة، خصوصا الحرب الامريكىة على ايران، وتداعيات هذه الحرب على العراق، فالأوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها سلطة القوى الاسلامية والقومية هي اوضاع مأزومة، وهي لازالت تتأزم أكثر كل يوم يمر؛ وتزامن هذه الذكرى ايضا باستكمال الانسحاب الامريكي من العراق، هذا الانسحاب الذي سيكون له تداعيات في حال لم تفي السلطة بما وعدت من قضية تسليم سلاح الميليشيات.

منذ ثمان سنوات، وتحديدا في الاول من شهر تشرين الاول-اكتوبر 2019، خرج الاف من مختلف شرائح المجتمع، عمال ومعلمين عن العمل وكادحين ونساء وطلبة وشبيبة ونقابات، خرجوا يهتفون بشعار "الشعب يريد اسقاط النظام"، كانت هتافات مدوية، سمعتها كل قوى السلطة، والتي جابهتها بكل عنف، قمع غير مسبوق، قناصين اغتلوا المباني وابدأوا بقتل الشباب، شرطة وجيش وميليشيات في مواجهة شباب سلميين وعزل، الة الدولة القمعية اجتمعت وشكلت غرفة عمليات لواء هذه الانتفاضة، استعانوا بجنرالات من دول اقليمية، لم يتروكوا اي وسيلة قمع لم تستخدموها، كانت السلطة في حالة هستيريا، فالانتفاضة كانت قد هزت اركان سلطة قوى الاسلام السياسي.

مجلة "رابه ر" و"حلقة الادباء الشيوعيين"، ذكريات وتقييم*

مؤيداحمد

كان ذلك قبيل ظهر أحد أيام شتاء، (-1988 1989)؛ حين عاد الرفيق جمال (نادر عبد الحميد) إلى ذلك البيت الصغير الذي كنا قد استأجرناه حديثاً في محلة (سرجنار) في السليمانية، مقابل محطة الكهرباء، وكان البيت يتكون من غرفتين ومطبخ، حيث كنا نعيش فيه؛ أنا مع شريكة حياتي (شيرين عبدالله)، والرفيق(جمال) وشريكة حياته (سوريا طاهر).

بوجه بشوش وابتسامة مشرقة وهادئة، تماماً كهدونه الحالي، قال إن العدد الجديد من مجلة "رابه ر" (الوند) قد صدر، وقد أعلنوا فيه تبنيهم لنفس الخط السياسي لـ "روتى كومونيست" (التيار الشيوعي). شعرت ببهجة غامرة من أعماقي وقلت: يا عزيزي (جمال)، هذه بشرى سارة جداً وأنت تعلم أن لها أهمية بالغة. بعدها تحدث هو عن تفاصيل أخرى حول كيفية توصل الرفاق في"حلقة الادباء الشيوعيين" إلى حسم موقفهم والاستقرار على هذا القرار في هذا العدد الجديد من مجلة "رابتر".**.

أتذكر أنني قلت آنذاك، وبمضمون كهذا: يبدو إن (التيار الشيوعي) وهذا الخط الماركسي سيصبحان اجتماعيين ويتشran في المجتمع، ويبدو اننا تجاوزنا مرحلة حساسة من نضالنا، هذا بالإضافة الى اهمية تبني هذا التوجه والموقف بالنسبة لمجلة "رابتر". كما شددنا كلنا (جمال وانا) على أن هذه المجموعة من الأدباء والكتاب الاشتراكيين والتحرريين، لم تكن لتُقدم على مثل هذه الخطوة بسهولة، حتى لو كان جميعهم أعضاء في تنظيم (التيار الشيوعي)، إذ أن هذا التطور كان مؤشراً على ظاهرة أخرى أكثر شمول.

دعنا نعود إلى تلك الفترة التي صدر فيها العدد الأول من مجلة "رابه ر" في صيف عام 1987. في ذلك الحين لم يكن الوضع الأمني لـ (التيار الشيوعي) جيداً، لا سيما حالة المركز، اي (قيادة التيار الشيوعي؛ المؤلف من الرفاق نادر عبالحميد، عثمان الحاج معروف (امجد غفور)، ومؤيد أحمد. لقد كنا وجميع أفراد عوائلنا وأقاربنا وأصدقائنا ورفاقنا المقربين منا نواجه تهديدًابات أمّية جدية. كنا في ورطة ومحاطين بوضع غيرموات للغاية، بالإضافة إلى كل هذه التحديات والمشاكل كان جزء من اليسار قد انخرط في شن حملة دعائية مناهضة لنا، لا بل حتى أقدموا على توجيه الاذية للمنظمة ولقسم من رفاقنا وكنا نتعرض كل يوم لمشكلة جدية على قضايا ثأنوية للغاية.

كنا كأعضاء مركزية (التيار الشيوعي) آنذاك، نستهلك جزءاً كبيراً من وقتنا وطاقتنا في التعامل مع هذه المشاكل والمنغصات؛ لأن وضعنا كان حساساً للغاية. وأستطيع القول إن أبسط خطأ، بل وحتى أي تصرف غير مدروس من قبل أي رفيق أو صديق أو حتى من ذوبنا، كان كفيل بأن يوقعنا في قبضة الأجهزة الأمنية للبعث الفاشي ويؤدي إلى اعتقالنا. في ظل هذه الظروف، وصل إلينا خبر صدور العدد الأول من مجلة "رابتر"، مما أفرحنا كثيراً وفتح أمامنا أفقاً جديداً ومنحنا قوة وعزيمة جيدة.

تلقينا خبر صدور العدد الأول من مجلة "رابتر" عن طريق الرفيق نادر عبد الحميد، الذي كان على صلة بالخط التنظيمي في كركوك عبر الرفيق (سمير نوري). كان الرفيق سمير نوري على صلة مباشرة ببعضوي (التيار)؛ جمال كوشش وعبدالله سليمان (مشخل)، وكان هذان الرفيقان يعملان مع الرفيق نوزاد أحمد أسود(هوشنغ) بنشاط داخل "حلقة ادباء الشيوعيين". لهذا السبب، كانت أخبار المجلة وكل ما هو جديد بخصوص الحلقة ومجلة "رابتر" تصل إلى مركز تنظيم (التيار الشيوعي)، ومن ثم يتم توزيع المجلة بين الرفاق. حين صدرت مجلة "رابتر"؛ لم تكن لدينا الجاهزية الكافية. كما لم يتسنّ لنا الوقت لطرح نقاشات حول نظرية الأدب أو بلورة

العدد (54) تشرين الاول (اكتوبر) 2026 الصفحة الادبية

أرائنا وتصوراتنا بخصوص "حلقة الادباء الشيوعيين" ومجلة "رابتر" وما نُشر فيها من مقالات ونتاجات. يعود ذلك، من جهة، إلى الظروف العصيبة التي كنا نمر بها، ومن جهة أخرى – وهو السبب الرئيسي – إلى أن مركز (التيار الشيوعي) لم يكن قد تعمق بالشكل المطلوب في مجالات الأدب والفن.

أما فيما يخصني شخصياً في ذلك المركز قد قرأتُ قسم من كتابات بليخانوف وكنتُ تحت تأثير آراء لينين؛ وبالأخص مواقفه تجاه النتائج الادبية للرواني الروسي الشهير (ليو تولستوي) حيث يرى لينين أن خلف كل تيار أدبي وجمالي توجد فلسفة ما، وأن الأدب لا ينفصل عن المصالح الطبقية والصراع بين الطبقات، بالإضافة إلى تأكيدِه على مفهوم "الأدب الحزبي". ***. أما الرفيقان الأخران في مركز تنظيم (التيار الشيوعي)، بحسب ما أتذكر؛ كنا هما أيضاً قد قرأ مؤلفات بليخانوف ولينين، وكنا على دراية بمواقف لينين بخصوص تولستوي. كان لهذا الأمر تأثير علينا، حيث جعلنا ننظر إلى الأدب والجماليات بنظرة واقعية إلى حد ما. لم نكن قد درسنا آراء وتصورات ماركس وإنجلز حول الأدب بشكل تخصصي ومنفرد، بل كنا نستنبط آراءهما من ثأليا كتاباتهما الفلسفية والاقتصادية والسياسية، هذا بالإضافة إلى أننا كنا نقرأ المواضيع والكتابات السياسية لـ "الماركسية الثورية " وبالأخص كتابات منصور حكمت.

على أية حال؛ لم يكن أيّ منا نحن الثلاثة (أعضاء المركز) أدبياً أو فناناً أو ناقدًا أدبياً. كما لم نكن قراءً نهمين للنتاجات الأدبية العالمية أو المحلية. ومن الطبيعي أن يترك هذا الأمر، بدرجة أو بأخرى، تأثيره على بلورة سياسة ماركسية واضحة تجاه الأدب والفن والجماليات، بالنظر إلى وضعنا الأمني، ومستوانا الفكري آنذاك فيما يخص الأدب والفن، فقد كان أمراً إيجابياً للغاية – برأيي – أننا استقبلنا بحفاوة مبادرة الرفيقين جمال كوشش وعبدالله سليمان (مشخل)، وقمنا بتوزيع العدد الخامس من مجلة "رابتر" بكل حماس وشغف، واعتبرناها جزءاً من تقدم الأدب الثوري وتنظيم (التيار الشيوعي) وحركتنا الشيوعية. وعلى قدر ما تسعفني الذكرة، لم يتسنّ لنا الوقت أو الإمكانية لطباعة مجلة "رابترر" في ظل الظروف الشاقة للطباعة السرية؛ إذ كانت الأولوية لطباعة المنشورات السياسية الخاصة بتنظيم (التيار). ولهذا السبب، ورغم أن مطبعة (التيار الشيوعي) قد دخلت حيز العمل في أواخر عام 1988 وبداية 1989، إلا أن مجلة "رابتر" ظلت تصدر بنسخ مكتوبة بخط اليد. ****.

الآن، وبعد مرور قرابة (35) عاماً، حين ثلثتُ لننظر إلى تلك المبادرة الأدبية، نجد أننا جميعاً: الرفيق نادر وأنا، مع الرفيقين جمال كوشش وعبدالله سليمان(مشخل)، ما زلنا نناضل معاً في جريدة "روت" (التيار)، حيث تصدر ملحق "شرفة الأدب والثقافة" (بانيزّةى نقدّوب وكتُتور). وهذا تاريخ نضالي مليء بالاعتزاز والاعتقاد الراسخ بالاشتراكية والماركسية وحرية الإنسان وهو ما يجمعنا. إن تجربة مجلة "رابتر" و" حلقة الادباء الشيوعيين"، بكل ما فيها من نقاط قوة أو نواقص، يجب أن نقيّمها لنتعلم منها، ونتعامل معها كعنصر في عملية بحثية؛ وذلك في سبيل اتخاذ سياسة شيوعية صائبة في مجال الأدب والفن.

أتوجه بجزيل الشكر لرفيقي العزيز عبدالله سليمان (مشخل) الذي منحني هذه الفرصة وانتظرني لكي أتمكن من كتابة تقييمي حول مجلة "رابتر" و"حلقة الادباء الشيوعيين" وهذه التجربة برمتها.

تقييم "حلقة الادباء الشيوعيين" ومجلة"رابتر"، النظرة المادية الديالكتيكية للعالم تجاه الفن والأدب

إن المسألة الجوهرية لدى الشيوعيين بخصوص تقييم ونقد أي مسار أو اتجاه أو تيار فني وأدبي وثقافي، وأي مبادرة أو مشروع في هذا المضمار، هي استخدام النظرة المادية الديالكتيكية والتاريخية للعالم؛ أي النظرة



الماركسية تجاهها. وهذا يعني أن الشيوعيين يعلنون تمايزهم تجاه كافة تلك الآراء ومدارس الفلسفة المثالية (سواء كانت موضوعية أو ذاتية) المتنوعة، التي تعتبر هذه المسارات والاتجاهات والتيارات الادبية والفنية ظواهر خارجة عن العملية المادية التاريخية لحياة الأفراد والمجتمعات والطبيعة، وترى تلك الظواهر مستقلة عن هذه العملية وعن الواقع الملموس (المشخص) للأدب والفن والعلم والثقافة في أي مرحلة محددة من مراحل هذه العملية، بما في ذلك مجتمعتنا المعاصر. من خلال هذه الرؤية الماركسية؛ إذا نظرنا، سنرى أن الأدب والثقافة والفن والعلم، وبسبب هيمنة الطابع الطبقي البرجوازي عليها في المجتمع الرأسمالي المعاصر، لا يمكن تحويلها بمجرد رغبتنا وإرادتنا إلى ثقافة وفن وعلم بروتيتاري وعمالي على صعيد اجتماعي واسع. فيدون قيام الطبقة العاملة بخطوات عملية باتجاه إرساء الاشتراكية، ومن دون الاستفادة من الأدب والفن والعلم الذي تراكم عبر عملية التطور التاريخي للمعرفة البشرية حتى يومنا هذا، لن تتمكن هذه الطبقة من إيجاد أدب وفن بروتيتاري. وحينما تتمكن من القيام بذلك، فإن ذلك سيعني أنها قد دخلت مرحلة إيجاد أدب وفن وثقافة اشتراكية وإنسانية متحررة من أي طابع طبقي، بما في ذلك الطابع البروليتاري نفسه.

هذا المنظور المادي التاريخي هو ما عبّر عنه وعمل بموجبه كل من تروتسكي ولينين لا سيما بعد ثورة أكتوبر، كما أكد عليه الماركسيون في ذلك العصر ومن بينهم روزا لوكسمبورغ، وهو ما انعكس في جميع مقالاتهم حول الأدب والفن والثقافة. وهذا الطرح يتناقض تماماً مع الستالينية وسياساتها التي أذعت تحقيق مفهوم "الواقعية الاشتراكية" في روسيا؛ حيث جسدت الستالينية مناهضتها للأدب والفن الإنساني والاشتراكي.

إن أي مبادرة لإطلاق تيار أدبي وفني اشتراكي وتحرري في هذا العصر، لن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت نضالاً متلاحماً بالنضال لتحرير الأدب والفن من طابعه الطبقي البرجوازي بكافة أشكاله الأيديولوجية المهيمنة عليه من جهة، ونضالاً مرتبطاً بالصراع الطبقي الاشتراكي والثوري للعمال والفقراء والمضطهدين، وبطبيعة الحال، هذا يعني أيضاً ضرورة إنجاز هذا العمل من داخل كتز النتائج الادبية والفنية المعاصرة، وفي كل بلد محدد وضمن ظروف مشخصة، وأن يشق هذا الأدب والفن طريقه نحو التطور من خلال تجسيد شكله(فورم) الخاص.

الأفق الاجتماعي والاشتراكي لـ "حلقة الادباء الشيوعيين" ومجلة"ربتر"

إن مفهوم "الأدب والفن العمالي"؛ كمشروع لتغيير الثقافة والأدب والفن على مستوى المجتمع ككل، لا يمكن أن يكون مفهوماً فاعلاً أو صحيحاً. فمثل هذا النوع من المشاريع سيظل محصوراً في إطار سعي وجهود مجموعات من العمال والكادحين ضمن نطاق محدود، دون أن يمتلك القدرة على أن يصبح تياراً عاماً وشاملاً على مستوى المجتمع؛ وذلك بسبب هيمنة الثقافة والأيديولوجيا البرجوازية في المجتمع الرأسمالي. لذا، فإن نقطة الانطلاق لتطوير أي تيار فني وأدبي يصب في مصلحة الصراع الطبقي للعمال، تكمن في تبني أفق النضال التحرري الاشتراكي ومُثل

الغد الاشتراكي

ذكريات وتقييم*

التعاون الإنساني الحر.

لذا، إذا كان هناك أي نوع من عدم الوضوح لدى أعضاء "حلقة الادباء الشيوعيين"، ومجلة "رابتر" في حينه بخصوص هذه المسألة، فبرأيي يجب علينا الآن أن نستخلص الدروس منها، وأن ننظر إلى مكانة ودور الأدب والفن والثقافة برؤية أوسع. إن تعليق الأمال على إرساء وفرض سيادة الأدب والفن والثقافة البروليتارية على مجتمع يحكمه رأس المال، سيظل مسعىً بل نتيجة ولن يكتسب الطابع الشمولي.

إن أفق وفكر "حلقة الادباء الشيوعيين"، يتضح من اسمها نفسه، وينسجم مع أهداف هذا المشروع. وهذا يعني أن مجموعة من المناضلين الشيوعيين في مجال الأدب والفن، قد كافحوا من أجل إيجاد وتطوير مشروع أدبي وفني اشتراكي برؤية ماركسية، ومهما كان مستوى التنفيذ الفعلي لهذا المشروع آنذاك، فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذا الأفق الذي تبَنوه.

وبالأخذ بنظر الاعتبار كل ما أشرتُ إليه أعلاه، فإن النقطة الأولى في تقييم تجربة "حلقة الادباء الشيوعيين" وكذلك مجلة "رابتر"، هي أن هذه المبادرة بحد ذاتها قد انطلقت في ظل الأجواء العسكرية الخائقة والقمع الوحشي الذي مارسه نظام البعث في منتصف عام 1987، ليس هذا فحسب، بل إنها استمرت إبان كوارث الإنفال والصف الكيمياوي لمدينة حلبجة. لقد كان هذا المشروع بذاته خطوة تقدمية وثورية مهمة، ومن الواضح أن محرك رفاق هذه الحلقة كان أفقاً اشتراكياً رحباً. من الجليّ أن هذه المبادرة الادبية والفنية قد تجاوزت القوالب والحدود الفكرية لـ سوبر راديكالية السياسية والهامشية التي كانت تتسم بها جزءاً من حركة اليسار في كوردستان آنذاك؛ حيث تبنّت في ميدان ملموس وهو ميدان الأدب والفن، أفقاً اجتماعياً وسياسياً رحباً. وبرأيي، لو استطاع رفاق الحلقة، وبرؤية ماركسية للعالم، المضي بهذه المبادرة في اتجاه ينسجم مع الأفق الاجتماعي لمشروعهم، لتمكنوا من قطع خطوات جادة وناجحة إلى الامام في مواجهة الثقافة والفن المهيمن، والذي كان يغلب عليه الطابع القومي البرجوازي. وإنجاز هذه المهمة، كان التسلح بنظرية اشتراكية وماركسية متماسكة ومنسجمة في مجال الأدب والفن هو الشرط الأول.

تبني الخط الفكري والسياسي لتنظيم (التيار الشيوعي)

في تلك الفترة التي تشكلت فيها "حلقة ادباء الشيوعيين"، وصدرت فيها مجلة (رابتر)، كان إطلاق أي مبادرة أدبية وفنية ثورية واشتراكية مرتبطاً إلى حد كبير، وبشكل وثيق، بالشكل السياسي والتنظيمي للنضال الماركسي. ويعود ذلك أساساً إلى أن ظروف الاستبداد والحرب كانت تشكل عائقاً أمام بروز حركات طبقية، واجتماعية واسعة للعمال والمفكرين، وباعتقادي، فإن "حلقة ادباء الشيوعيين"، قد عكست هذا الواقع، ولهذا السبب أعلنت في ظل تلك الأجواء تطابق خطها"هاوقفتي" بشكل مباشر مع تنظيم (التيار الشيوعي)، وذلك لكي تجعل جهودها في سبيل تحقيق أهدافها الادبية أكثر تماسكاً وفاعلية. هذا التوجه كان بحد ذاته عملاً جيداً، ولكن كان ينبغي ألا يأخذ شكل إطار تنظيمي، بل أن يقتصر على كونه تطابقاً فكرياً وسياسياً فحسب.

إن ترجمة تطابق خط (الحلقة) مع تنظيم (التيار الشيوعي) إلى أرض الواقع، كان يجب أن تتم بأسلوب يجسد فيه كل طرف ميدانه المحدد وشكله المختلف، لكي يتسنى لهذا التطابق أن يتحقق مادياً ويؤتي ثماره. كان على الحلقة ومجلة "رابه ر" أن يجسدا ذلك النضال المشترك من خلال مانيفستو ورؤية فنية وأدبية خاصة بهما، وعبر عملهما اليومي وكفاحهما لإضفاء طابع اشتراكي وثوري على الفن والأدب على صعيد اجتماعي واسع، وليس عبر الشكل التنظيمي وعلى حساب تقييد مبادرتهما الفنية والادبية.

ومع كل ذلك، فمن الواضح أن هذا الشكل من تجسيد تطابق الخط بين تنظيم (التيار الشيوعي) والحلقة، يتناقض تماماً مع تلك الانتقادات التي تقصّل الفن والأدب عن الصراع الطبقي والانحياز الحزبي، وفي هذا السياق نفسه، من الضروري أن نخضع للنقد المضمون

الطبقي البرجوازي لتلك الرؤى الفلسفية المثالية فوق الطبقية، التي تزوج لانعزال الأدب والفن عن أي علاقة بالنضال الاشتراكي والتنظيمي للبروليتاريا، أو أولئك الذين ينادون بفصل الأدب والفن عن سيرورة الحياة المادية للبشر والصراع الطبقي؛ وهذا بالإضافة إلى رسم الحدود (التمايز) بوجه حاملي الأشكال المختلفة الأخرى لهذه الأفكار نفسها داخل تنظيمات اليسار في ذلك الوقت وفي الوقت الراهن.

لا يمكن اعتبار إعلان تطابق الخط بين "حلقة ادباء الشيوعيين"، وتنظيم (التيار الشيوعي) سبباً في عدم تطور المجلة أو الحلقة، إن المسائل الحاسمة لتطور "حلقة ادباء الشيوعيين"، كانت تكمن في قضايا من قبيل: ما هي الرؤية للعالم التي امتلاكها الحلقة تجاه الأدب والفن؟ وإلى أي مدى استطاعت الإجابة على مسائل ومشكلات إرساء تيار واتجاه أدبي وفني ثوري واشتراكي وإنساني؟ وإلى أي حد تمكنت من تطبيق المنهج المادي التاريخي في هذا المضمار؟ وإلى أي مدى رعت ضرورة الاستفادة من ذلك الكنز الفني والأدبي الذي أنتجه المجتمع المعاصر، ومجتمع كوردستان نفسه في ذلك الوقت، لكي تطلق حركة فنية وأدبية متطورة بأسلوب إبداعي ونقدي؟

إن ذات المسائل والتحديات التي واجهت "حلقة ادباء الشيوعيين"، ومجلة "رابتر" في وقتها، تواجه اليوم وبشكل آخر وفي ظروف مختلفة أي مشروع أدبي وفني اشتراكي آخر. ولهذا السبب، فإن تقييم تجربة (الحلقة) و"رابتر" في الوقت الراهن يجب أن يصبح درساً نستفيد منه.

دروس الأدب والفن في انتفاضة أكتوبر في العراق

شهدنا جميعاً كيف ظهرت حركة فنية وشعرية وأدبية وإلى حد ما موسيقية، بالتزامن مع انتفاضة أكتوبر 2019 في وسط وجنوب العراق، وأصبحت جزءاً عضويًا من هذا النضال الثوري لاجماير العمال، والمفكرين، والشباب، والنساء، مهما كان مستوى نضوج هذه النهضة الثورية الادبية والفنية، وكم كانت تحمل أوهاماً وأفكارًا دينية وقومية وعشائرية، إلا أن ذلك لم يَنقُص من أن مصدر هذه النهضة الادبية كان الانتفاضة الثورية للطبقات والشرائح الاجتماعية التي تحمل بدورها نفس تلك الأوهام.

إن اهمية هذا النوع من الأدب والفن يكمن في كونه انعكاس لـ وجزءٌ لا يتجزأ من المساعي الثورية للمفكرين والشغيلة للتخلص من الغلغل الاقتصادية والسياسية والفكرية للبرجوازية ونظامها السياسي الإسلامي والقومي المتسلط عليهم. رغم كل نواقص هذا التيار الادبي والفني، فإنه كان صرخة، في شكل خاص بهذا التيار، ضد الفساد وعدم المساواة والقمع والاعتراب والبطالة في صفوف الشباب والشابات، وضد قمع ورجعية سلطة الأحزاب الإسلامية والقومية.

إن انبثاق الحركات الادبية والفنية الثورية أثناء الانتفاضات والثورات هو دائما ظاهرة عضوية للعملية الثورية في المجتمع التي تهدف الى التحرر من قيود النظام الطبقي وأشكاله السياسية والفكرية المهيمنة. ولذلك فإن من الضروري ان يبذل الشيوعيون قصارى الجهد لتعزيزِ هذا النوع من الحركات والعمل على تخليصها من الاوهام.

لم تستطع هذه الحركة الادبية والفنية أن تصبح ثقافة واتجاهاً فنياً وأدبياً اجتماعياً قوياً ومؤثراً بسبب سيادة الثقافة والأيديولوجية البرجوازية والحركات الاجتماعية كالإسلامية والقومية والليبرالية في المجتمع، وبسبب القمع الدموي لانتفاضة وإلى حد ما فرض التراجع عليها، ولكن هذه النهضة الادبية لم تمح ولم تتبخر في الهواء، لا بل أصبحت جزءً من الأدب والفن الثوري في العراق ولو بدرجة متواضعة.

من آليات البرجوازية الحاكمة دمج هذه الحركة الادبية والفنية مع الأيديولوجية السائدة لهذه الطبقة واحتوائها بهدوء وسد أبواب التطور امامها. وكذلك استثمار موارد مالية ضخمة لتعزيزِ أدب وفن صوري لا حياة فيه وبعيد عن مسائل الحرية وتحرر الإنسان. نفس الؤلية في الأدب والفن سبق أن استخدمتها البرجوازية في المجال السياسي وبأشكال أخرى وبكل قوتها ضد هذه الانتفاضة. وكما رأينا، فإن البرجوازية الحاكمة في عموم العراق، لا تزال تحاول احتواء عواقب الضربة التي وجهتها لانتفاضة أكتوبر إلى البنية السياسية والفكرية للإسلام السياسي والطائفية، والضربات التي وجهتها الانتفاضات الجماهيرية في إقليم كوردستان للحركة القومية الكردية، وهي

5

تسعى الى دمج تبعات الانتفاضات مع النظام السياسي الحالي للبرجوازية القومية والإسلامية في العراق وإقليم كردستان. باعتقادي؛ ان من المهام المباشرة للعمال الطليعيين والشيوعيين تبني سياسة تعزيزِ هذه النهضة الادبية والفنية، والوقوف بقوة ضد محاولات دمجها في الثقافة والأيديولوجية البرجوازية السائدة. وعلى نفس السياق، فإن المهمة الشيوعية الأنية في هذا الصدد هي السعي لكي تتسم هذه الحركة الادبية والفنية بأفق اشتراكي وإنساني حر ومنفتح، ودمجها بالحركة الطبقية الاشتراكية الفعلية للعمال ومجمل المفكرين والمضطهدين. هذا النضال في مجال الأدب والفن جزءٌ مكمل للنضال الأيديولوجي للبروليتاريا والذي بدوره لا ينفصل عن النضال الطبقي للعمال.

كلمة ختامية

لقد كانت "حلقة الادباء الشيوعيين" مسعا أولياً هاماً في ظل تلك الظروف، رغم كل العوائق التي اعترضتها في مسار إطلاق تيار واتجاه أدبي وفني تقدمي واشتراكي وثوري على صعيد اجتماعي، ومن هنا تُقدّر أهمية هذه الحلقة ومجلة "رابتر"، ومن هنا أيضاً تنبع ضرورة أن تسعى جريدة"روت" (التيار) بدأب لتطوير هذا المسار من خلال ملحق"شرفة الادب والثقافة" (بانيزّةى نقدّوب و كتُتور). إن هذه الشرفة يمكنها أن تكون منصة (بلاتفورم) للأدب والفن الاشتراكي والإنساني، تجسد في جوهرها تعاون البشر وحريتهم، أتمنى أن يحقق ملحق "شرفة الأدب والثقافة" في جريدة "روت" تقدماً كبيراً، وأن يفتح أفقاً واسعة أمام حركة أدبية وفنية اشتراكية وتحررية وإنسانية متقدمة. 24 كانون الثاني 2022

ملاحظات وهوامش:

* هذا المقال منشور باللغة الكردية في العدد 18 من جريدة (ره وت).
** -كانت "حلقة الادباء الشيوعيين" حلقة أدبية شيوعية نشأت داخل حركة اليسار الجديد في كردستان العراق عام 1987، بمبادرة من الرفاق: نوزاد أحمد أسود " هوشن"، جمال كوشش، عبدالله سليمان (مشخل)، تأسست الحلقة في مدينة (ربيل)، وكان الهدف منها ترويج وتطوير الأدب العمالي والشيوعي، وقد أصدرت هذه الحلقة، حتى توقف نشاطها، أحد عشر (11) عدداً من مجلة "رابتر " . وفي عام 1988، انضمت هذه الحلقة إلى تنظيم (التيار الشيوعي) "روتى كومونيست".

***- بسبب قربي من الشاعر (بژار) وهو شقيقِي، كنتُ قد اكتسبتُ بعض المعلومات حول وجهات نظر الماركسيين تجاه الأدب والفن، والتي استقيتها غالباً من الكتب التي أشرتُ إليها سابقاً، وكانت تنعكس في النقاشات التي كانت تدور بيني وبين (بژار) حول الأدب.

لقد أتيحت لـ (بژار)، الذي كان اسمه الشعري آنذاك "جلل شكو"، فرصة لمقابلة معه في تلفزيون كركوك حول الأدب والشعر، إذا لم أكن مخطئاً كان ذلك عام 1984. إن صديقه القريب الشاعر (جمال غمبار)، الذي كان يقدم البرنامج الأدبي في التلفزيون حينذاك، هو من أجرى المقابلة مع (بژار). وقبل أن يذهب (بژار) لإجراء المقابلة، خضنا (هو وأنا) نقاشاً مستفيضاً واتفقتنا على التالي: بما أنه لا يستطيع الإشارة في المقابلة بأنه يجب ان يكون للأدب انحياز سياسي حزبي ثوري، وهو ما كنا نؤمن به كذنا آنذاك، خوفاً من تعرضه لاعتقال من قبل نظام (البعث)، فمن الأفضل أن يركز ويؤكد على أن "كل تيار واتجاه أدبي وجمالي تقف وراءه فلسفة ما".

وبالفعل، أكد (بژار) على هذا في مقابله وجعله الطروحة الاساسية للقاء، وعبّر عنهما بشكل جميل وناجح. وقد بُث البرنامج وكان له صدًى جيد إلى حد ما. كانت جميع المقابلات أننا كنا متفقين حينها على تلك الفكرة، وهي أن خلف كل اتجاه جمالي تقبع فلسفة معينة. لقد أوردت هذه الذكرى هنا لأبين كيف كانت رؤيتي تجاه الأدب والفن في ذلك الوقت، وكيف أن هذه الرؤية ظلت باقية عندي حينما صدرت مجلة "رابتر" في عام 1987.

****- لمعلومات القارئ: كان مؤيد أحمد، نادر عبد الحميد، عثمان الحاج معروف(امجد غفور) هم من يتولون اعداد الكتابات السياسية لتنظيم (التيار الشيوعي) بشكل أساسي. بعد ذلك، كانت الرفيقات ميسون عبد الجبار، ثريا طاهر وشيرين عبدالله يقمن بطابعتها على الآلة الكاتبة، ثم تُرسَل إلى المطبعة السرية لهذا التنظيم، والتي كان يديرها الرفيق عبدالله صالح وشريكة حياته الرفيقة سميرة عبدالله، بمساعدة تقنية من الرفيق وريا عبدالله (نوزاد خالد). لقد تم إنجاز طباعة العدد الأول من جريدة "بروليتاري" (البروليتاري) في الأول من أيار عام1990. وقبل ذلك، وتحديدًا منذ شباط 1989، كانت جميع منشورات وترجمات وبيانات هذا التنظيم تُطبع باللغتين الكردية والعربية. كما أصدرنا ثلاث كراسات سياسية مطبوعة من تأليف مؤيد أحمد بعد تنقيحها ومراجعتها من قبل الرفيقين عثمان الحاج معروف ونادر عبد الحميد، وهي:

- "من أين تنبع خلافاتنا؟ بداية شباط 1989.
- الجزء الأول من "برنامج مشخض أو برنامج أممي؟" بداية أيار 1989.
- الجزء الثاني من "برنامج مشخض أو برنامج أممي؟" نهاية آب 1989.



الحركة الاحتجاجية وفاق استمرارها

متابعة / جريدة الغد الاشتراكي

لازالت الحركة الاحتجاجية في العراق فعالة وقوية وفي بعض الاحيان تكون مثمرة وتحقق النتائج المرجوة، كما حصل مع تظاهرات العقود المطالبين بالتثبيت، فبعد تظاهرات كبيرة وتهديد بالاعتصام امام وزارة المالية، رضخت السلطة لمطالب المتظاهرين بادراج فقرة التثبيت في موازنة 2027، وهذا المكسب يعطي دفعا معنوياً كبيراً وامل لبقية الحركات الاحتجاجية، خصوصاً للخرجين المطالبين بالتعيين.

هنا يجب ان نطرح بعض الاسئلة التي من الممكن عند الاجابة عليها نكشف الى اي مدى من الممكن ان تستمر الحركة الاحتجاجية، اولى هذه الاسئلة من هي الشرائح التي تشكل العمود الفقري للحركة الاحتجاجية؟ وما هي المطالب الرئيسية لأغلب تلك المظاهرات؟ وهل من الممكن ان تستجيب له السلطة من مطالب؟ والى اي مدى تستمر الحركات الاحتجاجية؟ وهل هناك وجود للقوى اليسارية والشيوعية في تلك الحركات؟ وما هي امكانية دعمها وكيف؟

اسئلة مهمة جداً، الاجابة عليها او تتبعها قد تستطيع القوى الشيوعية رسم مسار محدد لما يمكن عمله في الفترة المقبلة، خصوصاً وان البلد يمر بأوضاع اقتصادية وسياسية هشة، فتداعيات الحرب الامريكية على ايران لازالت تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية

والمعيشية؛ لكن قبل الاجابة عن تلك الاسئلة يجب احصاء بعض الحركات الاحتجاجية المهمة، والتي حدثت خلال شهر ايلول:

الخريجون وحملة الشهادات العليا... هذه الشريحة لازالت تتظاهر في بغداد وبعض المحافظات، تطالب بالتعيين وايجاد فرص عمل، يصل عددهم التقريبي الى 150 الف، وقد صدعوا من احتجاجهم بان جعلوا التظاهر امام مبنى وزارة المالية، وقد تم قمعهم بشكل عنيف، فقد استخدمت قوات "حفظ النظام" اخس الاساليب واقدرها، فقد منعوا عنهم الطعام والماء، فضلاً عن قمعهم بالعصي والهراوات والغاز وخراطيم المياه. موظفو الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود: احد اهم التحركات العمالية الخالصة، هذه الشركة يبلغ عدد عمالها وموظفيها ما يقارب 1300، طالبوا بوقفتهم الاحتجاجية بالتراجع عن بيع وهيكله شركتهم للقطاع الخاص؛ ومنذ اكثر من عقدين فإن رؤوس في السلطة تحاول الاستيلاء على ارض الشركة الجوي بذريعة الاستثمار.

احتجاجات الفلاحين وأصحاب الآليات الزراعية والإنشائية... الفلاحون يطالبون بمستحققاتهم المالية المتأخرة، وايضاً يطالبون بإعادة اسعار الوقود الى ما كانت عليه، وصرف تعويضات المتضررين من السيول والامطار للموسم الماضي.... ثم تطور الحراك الفلاحي ليرتفع الى رفض السياسة الزراعية وكلف الإنتاج.

كما هو واضح من تلك الترسيمية فإن قوام الحركة الاحتجاجية هي الطبقة العاملة والمعتطلون عن العمل والفلاحون، أي انها صراع طبقي خالص، عامل يطالب بزيادة الاجور او يطالب بالتثبيت او يطالب بعدم مس مستحقاته؛ معطل عن العمل بطالب بإيجاد فرص عمل؛ فلاح يطالب بمستحقاته المالية

أصحاب معامل الطابوق وعمالها... وقد شهدت بغداد تظاهرة لهؤلاء، بعد ان توقفت معاملهم بسبب الاجراءات التي اتخذتها وزارة النفط برفع الدعم عن الوقود لتلك المعامل، وهذا يعني توقف المعامل التي تشغل المئات من العمال واسرهم.

المحاضرون العاملون بالمجان.. وقد تظاهروا امام مبنى محافظة بغداد للمطالبة بتثبيتهم وادراجهم ضمن موازنة 2027.

موظفو مصافي الجنوب.... وقد تظاهروا او وقفوا داخل المصافي احتجاجاً على رفع سعر النفط الخام المجهز للمصافي، فهذا الرفع كما يقولون يستقطع منهم حوافزهم مما يؤثر على الانتاج.

هذه لوحة موجزة ومكثفة للحركة الاحتجاجية خلال شهر ايلول فقط، وهذا يعني ان هناك حراك حيوي وفاعل، وليس كما يتصور البعض ان البلد يفتقد لأي حركة احتجاجية. الان، لنتتبع مسارات الحركة الاحتجاجية، ولنبدأ بسؤال من هي الشرائح التي تشكل العمود الفقري للحركة الاحتجاجية؟

كما هو واضح من تلك الترسيمية فإن قوام الحركة الاحتجاجية هي الطبقة العاملة والمعتطلون عن العمل والفلاحون، أي انها صراع طبقي خالص، عامل يطالب بزيادة الاجور او يطالب بالتثبيت او يطالب بعدم مس مستحقاته؛ معطل عن العمل بطالب بإيجاد فرص عمل؛ فلاح يطالب بمستحقاته المالية

يُقدّم هذا القرار بوصفه إجراءً اقتصادياً لمعالجة الازمات الاقتصادية المتفاقمة للدولة، مع تجاهل كون آثاره الفعلية ستعكس بصورة مباشرة على حياة الملايين من الجماهير المضطهدة وأسرهم من خلال ارتفاع الاسعار وتخفيض حاد في الدخول وتراجع القدرة الشرائية مع ما يترتب عليه من ازدياد معدرت الفقر والهشاشة الاجتماعية. وفي مجتمع تعاني فيه النساء، أصلاً من التمييز الاقتصادي، وعدم المساواة في فرص العمل، وأجور متدنية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر والهشاشة الاجتماعية، فإن آثار هذه السياسات تكون أكثر قسوة وعمقاً عليهن. بعد ان أقدمت السلطة العام الماضي على امرار المدونة الجعفرية وفرض تراجع كبير في حقوق النساء

كما هو واضح من تلك الترسيمية فإن قوام الحركة الاحتجاجية هي الطبقة العاملة والمعتطلون عن العمل والفلاحون، أي انها صراع طبقي خالص، عامل يطالب بزيادة الاجور او يطالب بالتثبيت او يطالب بعدم مس مستحقاته؛ معطل عن العمل بطالب بإيجاد فرص عمل؛ فلاح يطالب بمستحقاته المالية

يُقدّم هذا القرار بوصفه إجراءً اقتصادياً لمعالجة الازمات الاقتصادية المتفاقمة للدولة، مع تجاهل كون آثاره الفعلية ستعكس بصورة مباشرة على حياة الملايين من الجماهير المضطهدة وأسرهم من خلال ارتفاع الاسعار وتخفيض حاد في الدخول وتراجع القدرة الشرائية مع ما يترتب عليه من ازدياد معدرت الفقر والهشاشة الاجتماعية. وفي مجتمع تعاني فيه النساء، أصلاً من التمييز الاقتصادي، وعدم المساواة في فرص العمل، وأجور متدنية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر والهشاشة الاجتماعية، فإن آثار هذه السياسات تكون أكثر قسوة وعمقاً عليهن. بعد ان أقدمت السلطة العام الماضي على امرار المدونة الجعفرية وفرض تراجع كبير في حقوق النساء

يُقدّم هذا القرار بوصفه إجراءً اقتصادياً لمعالجة الازمات الاقتصادية المتفاقمة للدولة، مع تجاهل كون آثاره الفعلية ستعكس بصورة مباشرة على حياة الملايين من الجماهير المضطهدة وأسرهم من خلال ارتفاع الاسعار وتخفيض حاد في الدخول وتراجع القدرة الشرائية مع ما يترتب عليه من ازدياد معدرت الفقر والهشاشة الاجتماعية. وفي مجتمع تعاني فيه النساء، أصلاً من التمييز الاقتصادي، وعدم المساواة في فرص العمل، وأجور متدنية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر والهشاشة الاجتماعية، فإن آثار هذه السياسات تكون أكثر قسوة وعمقاً عليهن. بعد ان أقدمت السلطة العام الماضي على امرار المدونة الجعفرية وفرض تراجع كبير في حقوق النساء

يُقدّم هذا القرار بوصفه إجراءً اقتصادياً لمعالجة الازمات الاقتصادية المتفاقمة للدولة، مع تجاهل كون آثاره الفعلية ستعكس بصورة مباشرة على حياة الملايين من الجماهير المضطهدة وأسرهم من خلال ارتفاع الاسعار وتخفيض حاد في الدخول وتراجع القدرة الشرائية مع ما يترتب عليه من ازدياد معدرت الفقر والهشاشة الاجتماعية. وفي مجتمع تعاني فيه النساء، أصلاً من التمييز الاقتصادي، وعدم المساواة في فرص العمل، وأجور متدنية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر والهشاشة الاجتماعية، فإن آثار هذه السياسات تكون أكثر قسوة وعمقاً عليهن. بعد ان أقدمت السلطة العام الماضي على امرار المدونة الجعفرية وفرض تراجع كبير في حقوق النساء

الاحتجاجات العمالية تجتاح أوروبا

عمال بلجيكا يلتحقون بموجة الاحتجاجات في إسبانيا وفرنسا وألمانيا شهدت العاصمة البلجيكية بروكسل، اليوم الجمعة 9 أكتوبر 2026، تحركاً عمالياً واسعاً، شارك فيه نحو 50 ألف متظاهر، وفق تقديرات النقابات المنظمة، احتجاجاً على سياسات التقشف والإجراءات الاقتصادية التي تعتزم الحكومة فرضها. وضمت المظاهرات عمالاً وموظفين وطلاب، عبروا عن رفضهم تحميل الطبقة العاملة أعباء الأزمة الاقتصادية، والمساس بقدرتها الشرائية ومكتسباتها الاجتماعية وحقوقها الأساسية.



بقية الذكرى السنوية السابعة لانتفاضة أكتوبر

وبهذا، حلّ الانتظار من السلطات والانتخابات وعود الأحزاب الطائفية والقومية الخادعة، محل العمل السياسي المستقل المباشر الجاري للجماهير في شكل الانتفاضة، من اجل تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهدافها السياسية. وهذا بدوره فتح الابواب على مصراعها للتيارات الحاكمة ان تجهز على الانتفاضة وان تشدد قبضتها على الحكم وان تشدد مديات الرجعية السياسية على مختلف الصعد، وفتح ابواب حقبة من خنق حريات وحقوق المرأة والحريات السياسية والمدنية وسلب ما كسبته الانتفاضة من حل مجالس المحافظات وغيرها ومن ثم معاقبة الناشطين المشاركين في الانتفاضة بذريعة دعاوي كيدية.

ان استخلاص الدروس من تجربة انتفاضة أكتوبر واخفاقاتها امر غير ممكن نظرياً وعملياً، دون تبني رؤية سياسية طبقية بروليتارية ومنهج ماركسي ثوري تجاهها، رؤية تبحث بعمق عن أسباب عدم تحول الطاقة الثورية للبروليتاريا الشابة التي شكلت جل قوى هذه الانتفاضة الى سياسة طبقية مستقلة لهذه الطبقة، وأسباب عدم تطورها

كما وتأتي ذكرى الانتفاضة هذا العام في ظروف حرب أمريكا وإسرائيل الامبريالية على إيران، ووقوع العراق في معتكر الأثار المدمرة الاقتصادية لهذه الحرب، لا بل أيضاً كطرف في هذه الحرب التي جرته اليها القوى الميليشية وفصائلها المختلفة الفاعلة في العراق والتابعة للنظام الا سلامي في إيران. ان قمع انتفاضة أكتوبر، بالرغم من الشكل البشع الذي أقدمت عليه السلطات وقواها الميليشية، لم يستطع إخماد لهيبها لان ذلك لم يكن كافياً، إذ كان يبعث على توقدها المجدد باستمرار. لذا، تكاثفت وتحالفت، بشكل شبه معلن، السلطات وقوى الثورة المضادة داخل الانتفاضة من أمثال الإسلاميين الطائفيين من أنصار الصوريين والموالين لـ "المرجعية" والإصلاحيين المساومين من اليساريين ومدافعي "الحكومة المدنية"، والتيار القومي النصف ليبرالي المرتبط بأجندة الدول الامبريالية والإقليمية الاستبدادية المنافسة للنظام في إيران، من اجل احتواء الانتفاضة. وهذا ما حدث اذ عملوا على نشر ضدها بكل تفاصيلها: لا مجتمع ينصره، لا فكرة إجراء "الانتخابات المبكرة" وبالتالي اجبار ناشطي الانتفاضة للقبول بها.

قضايا و نضالات العمال

اعداد : طارق فتحي

مؤتمر عمالي مشترك يؤكد التمسك بالتعددية النقابية ورفض قانون (52)



عُقد في قاعة اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق مؤتمر عمالي مشترك، بمشاركة مؤتمر الاتحادات والنقابات العمالية في العراق والمجلس النقابي في العراق، وبحضور عدد من ممثلي الاتحادات والنقابات العمالية.

وشهد المؤتمر قراءة البيان المشترك الذي جاء رداً على البيان الصادر عن ما يُعرف بـ اتحاد السلطة، ولا سيما ما تضمنه من مواقف تجاه الحركة النقابية العمالية وتمسكه بالإبقاء على قانون العمل رقم (52) سين الصيت، الذي شكّل، بحسب موقف المشاركين، عائقاً أمام تطور الحركة النقابية وتكريساً لهيمنة الاتحاد الواحد.

وأكد المؤتمر أن الحركة النقابية العمالية في العراق تتمسك بحق العمال في التعددية النقابية وحرية التنظيم والاستقلال النقابي، وترفض كل القوانين والممارسات التي تنتقص من حق العمال في اختيار ممثليهم وتنظيماتهم النقابية بصورة مستقلة وديمقراطية

نعم لحرية التنظيم النقابي.

نعم للتعددية النقابية.

نعم لاستقلال النقابات عن السلطة.

لا لاتحاد الواحد.

لا للوصاية على العمال.

لا لقانون (52) الذي يكرس احتكار التمثيل النقابي

المركز الاعلامي

اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق

2026 / 9 / 11

نساء الصفيح: البدونيات في الكويت.... بقية

عن غضبه أو لتعويض حرمائه، ففتات الحقوق الذي لا تسلبه الدولة منها، يُسلب في الغالب من قبل أسرته.

أغلب هؤلاء النساء، لا يُسمح لهن بالعمل، ولا بقيادة السيارة، ولا حتى بالعمل من المنزل، بل ويتعدى الأمر ذلك إلى تقييد نام لهن عند طرح قضية البدون سياسياً واجتماعياً، إذ يُعتبر ذلك شأناً "رجائياً" في الثقافة السائدة. إن تقييد المرأة البدون عن الساحة والحياة العامة هو نتاج تواطؤ مشترك بين المجتمع البدوني والدولة على حدّ سواء، غالباً ما تنتهي حياة البدونيات الاجتماعية والصدقات القليلة التي قد كوّنّها مع انتهاء فترة الدراسة. فلا يُسمح لهن بزيارة صديقاتهن أو الخروج معهن، بل وفي حالات كثيرة يُمنعن من مجرد التواصل عبر الهاتف.

تقول إحداهن: "تُخيلي عندما تخرجت من الجامعة، لم يُسمح لي بالتواصل مع صديقاتي - وهنّ أيضاً من البدون. كان والدي ووالدتي يراقبان هاتفي ويفتشان محادثاتي، فتوقفت عن مراسلتهن، وكذلك هنّ، اعتقد لنفس السبب".

أما من تحاول تكوين صداقات خارج إطار الأقارب والمعارف، فتُواجه بالعنصرية والتمييز في بيئتي الدراسة والعمل، ما يُكرّس عزلتها النفسية والاجتماعية. تعاني غالبية هؤلاء النساء - إن لم يكن جميعهن - من أعراض الاكتئاب، ويحتجنّ إلى دعم نفسي ملخ، لكنه يبدو بلا جدوى في ظل ظروفهن القاسية. بعضهن لا يجدن مخرجاً إلا بالموث، فيلجأن إلى الانتحار كخيار أخير للهروب من بؤرة التعاسة التي ولّدن فيها ولم يُسمح لهن بمغادرتها.

الزواج طوق نجاة أم حيل إعدام

بما أن المرأة البدون مسلوبة الخيارات منذ لحظة ولادتها، فمن البديهي أن يُسلب منها أيضاً حق الاختيار في الزواج. فالزواج، وإن بدا الطريق "الوحيد" المتاح لها، إلا أنه غالباً ما يكون الأسوأ. فحياتها بعد الزواج لا تختلف كثيراً عما كانت عليه قبله، سوى بزيادة وتيرة القمع والظلم. ما كانت تشهده على والدتها وأخواتها. تعيشه اليوم على نفسها وأطفالها.

ورغم أن الزواج يُعد النهاية الحتمية لمسارها الاجتماعي، إلا أن تحقيقه ليس سهلاً كما يبدو، إذ يُعرقل كثيراً بسبب انتهاء صلاحية البطاقة



المدراس الخاصة أصبحت شائعة في هذا البلد، وقد تم توفير كافة التسهيلات للقطاع الخاص لفتح المدارس الأهلية. إزاء كل هذه الأوضاع المتردية لا نستغرب أن تقدر الأمم المتحدة نسبة الأمية في العراق بين 12% إلى 15% وفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط مع فارق أعلى بين الإناث مقارنة بالذكور بالأخص في المدن والقرى النائية. فالأميون في العراق يقدرون بحدود 7 مليون وان هذه النسبة ترتفع بين الإناث مقارنة بالذكور وبين سكان الأرياف مقارنة بالمدن.

ان الواقع التعليمي في العراق لا يختلف عن الوضع العام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي الذي يعيشه البلد في ظل النظام الطائفي القومي الجاثم على رقاب الجماهير منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. فبعد أن كان العراق خلال السبعينات من القرن الماضي، وحسب تصنيف منظمة اليونسكو أحد أفضل النظم التعليمية على مستوى العالم أصبح الآن خارج التصنيف العالمي لمعايير جودة التعليم ويقف مع كل من ليبيا والسودان واليمن والصومال في ذيل قائمة هذا التصنيف.

أما بالنسبة لإقليم كردستان وباعتباره جزءاً من العراق، فالمشاكل نفسها تواجهه العملية التربوية، حيث ان المنطقة بحاجة الى نحو 1000 إلى 1500 مدرسة جديدة للقضاء على ظاهرة الدوام الثلاثي والمزدوج، واستيعاب الزيادة السنوية في أعداد الطلبة، وهناك نحو 2700 مدرسة قائمة بحاجة إلى عمليات ترميم وإعادة تأهيل تستوفي المعايير التعليمية اللازمة. وذلك استناداً إلى التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية في الإقليم، وبحسب آخر إحصاءات وزارة التربية والتعليم، يتجاوز عدد الطلاب في إقليم كردستان 1750000 طالب، موزعين على نحو 7590 مدرسة، ويعمل فيها أكثر من 168000 معلم وموظف، من بينهم 38000 معلم يعملون بعقود. وبالإضافة إلى المشاكل آنفة الذكر التي ترافق العملية التعليمية في عموم العراق، هناك مشكلة عدم صرف الرواتب لكافة موظفي الإقليم بانتظام والسلك التعليمي من بينهم، لذا تضطر الكوادر التعليمية إلى إعلان الإضراب وتوقف الدراسة، وخاصة في المنطقة التي تخضع لسيطرة الاتحاد الوطني، أما المنطقة الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي فان القمع يقف بالمرصاد لكل من يحاول حتى الحديث عن الإضراب.

وأخيراً، ومن باب التذكير فقط، هناك فقرة في المادة (34) من الدستور العراقي تنص على أولاً: التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وتكفل الدولة مكافحة الأمية. ثانياً: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله. لنختتم مقالنا بالمقولة الشائعة: «التعليم هو المحرك الأساسي لتطور المجتمعات، وصانع مستقبل الشعوب والأمم».

2026 / 10 / 5

المعاناة، فلزال التأنيب والضرب أسلوباً متبعاً يمارس في مدارس العراق .

لا زال التعليم في العراق، في مختلف المراحل، يعتمد بالدرجة الأساس على الامتحان بوصفه الغاية النهائية للعملية التعليمية، لدرجة تحول الامتحان إلى كابوس يخشاه الطلاب . لقد أفرز هذا الواقع ظواهر عدة منها: تحويل الطالب إلى وعاء للمعلومة يُقاس تفوقه بقدرته على الاستظهار لا على الفهم والادراك والتحليل..

وبهذه المناسبة لابد هنا أن نأتي إلى الحديث عن أيام العطلة، والمناسبات الدينية على وجه الخصوص، التي يتميز بها العراق دون غيره من البلدان والتي تقترب من أيام الدوام الرسمي. المعضلة الأخرى التي تثقل كاهل أولياء الأمور هي الكتب والواجبات المدرسية التي يضطرون إلى شرائها وبأثمان باهضة من المكتبات الأهلية، أما مشاكل الكوادر التعليمية فحدث ولا حرج، فنظراً لقلة توفير الوظائف التعليمية والتعيين على الملاك الدائم، تضطر إدارات المدارس إلى الاستعانة بالخريجين كمحاضرين لملء الشواغر، وذلك بعد أن يضطر المحاضر إلى ملء هذه الفراغات، في بداية عمله، بالمجان (محاضرون يعملون بالمجان) ثم تُصرف لهم أجور زهيدة لقاء هذه المحاضرات ناهيك عن عدم أهلية البعض منهم لكي يقوم بدور المعلم أو المدرس كون اختصاصهم ليس التعليم .. أضف إلى كل ذلك قلة الدورات التدريبية التي تنمي قدرات الكوادر التعليمية والتدريسية بحيث يواكبون سرعة التطورات العلمية.

لنأتي الآن إلى الآفة الكبرى والتي هي الفقر، الذي أصبح واقعاً مريعاً في العراق، فوفقاً لأحدث البيانات الرسمية المعلنة من وزارة التخطيط العراقية المستندة إلى المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والتعداد العام للسكان، تبلغ نسبة الفقر في العراق 17,5% على المستوى الوطني، أي أكثر من ثمانية ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر، فالتقديرات الأولية الرسمية تشير إلى نحو 3,2 مليون طفل في سن الدراسة هم خارج مقاعد الدراسة أو غير منتظمين بشكل مستدام بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية فهم مضطرون إلى العمل لتأمين مورد عيش لهم ولعولاهم، ناهيك عن كونهم يصبحوا فريسة سهلة لجشع الرأسماليين.

أما التخصصه وتطبيق السياسة الاقتصادية النيو ليبرالية التي تنتهجها السلطة الحاكمة، هو الآخر له دور أساسي في تردي الواقع التعليمي في المدارس الحكومية، فظاهرة

نافذة للرأي يكتبها عبدالله صالح

لقد شهد قطاع التعليم، خلال السنوات الأخيرة، تدهوراً كبيراً وواسعاً، مما أدى إلى تراجعها إلى أدنى مستوياتها، فبحسب مؤشر دافوس لجودة التعليم الابتدائي والعالي الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" فان العراق غائب عن قائمة التصنيف المباشر لجودة التعليم. وزارة التربية في العراق، وهي المشرفة على العملية التربوية، وكجميع الوزارات الأخرى، خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، بدأت تسير نحو الانحدار، فقد شهد العراق إهمالاً حكومياً واضحاً لهذا القطاع الحيوي والمهم مما أدى إلى تراجعها إلى أدنى المستويات، فها هي حصة التعليم من الموازنة لا تتراوح أكثر من 7% إلى 8% وهي نسبة جداً منخفضة مقارنة بميزانية بعض القطاعات الأخرى كـ (القطاع العسكري والأمني وميليشيات الحشد الشعبي) والتي تبلغ مجملها حوالي 24% أضف إلى ذلك فان هذه النسبة المخصصة لقطاع التعليم أقل بكثير من المعدلات الموصى بها من قبل منظمة اليونسكو. هذه الوزارة، وكما هو الحال بالنسبة لجميع الوزارات الأخرى، تخضع لنظام المحاصصة الطائفية والقومية، وكوادرها بدأ من أعلى المناصب إلى أدناها، يتم اختيارهم، لا وفقاً للكفاءة العلمية والقدرة الإدارية و النزاهة، بل وفقاً لولائهم الطائفي القومي وولائهم للجهة التي يخضعون لأمرتها.

التلاميذ والطلبة، الذين هم المحور الأساس في هذه العملية، وخلال تواصلهم في الدراسة، تزداد معاناتهم يومياً، فالأبنية المدرسية إما متراكمة أو قليلة لذا تضطر إدارات المدارس إلى تكديس الطلبة في الغرف الدراسية، أما المناهج، وخصوصاً الدينية والخرافية منها، والتي بلغت ذروتها، فهي لا تتناسب مع القدرات الجسدية والعقلية للتلاميذ لذا يضطرون إلى عملية الحفظ والتلقين و الترديد دون فهم، وهذا النمط من التعليم هو عكس ما يؤكد عليه خبراء العملية التربوية / التعليمية : (فالتعليم ليس ملء وعاء، بل إضاءة شعلة - وليام بتلر، لابد أن يتعلم الأطفال كيف يفكرون وليس بماذا يفكرون - ماركريت ميد، وبمجرد أن يضيء العقل فلا يمكن أن يعود مظلماً مرة أخرى - توماس بين). أوضاع التلاميذ والطلبة داخل المدارس هي الأخرى تقع ضمن دائرة هذه

أوضاع التعليم في العراق، عشية بدء العام الدراسي الجديد (2026 / 2027)

وأخيراً، وبعد تحديد ثلاث مواعيد مختلفة لبدء العام الدراسي الجديد، (الأحد 20 / أيلول، الخميس 1 / شهر تشرين الأول، الأحد 11 / تشرين الأول) أعلن فلاح القيسي مدير عام التربية والتعليم في بغداد ونائب وزير التربية والتعليم بالوكالة أن: "يوم الأحد الموافق 4 أكتوبر/تشرين الأول 2026 هو أول يوم العام الدراسي 2026 / 2027 حيث يتوجه اليوم أكثر من 12 مليون تلميذ و طالب من جميع المراحل الدراسية (الابتدائية، المتوسطة والإعدادية) إلى مدارسهم"، وفيما يتعلق بعدد الطلاب الذين سيلتحقون بالمدارس لأول مرة هذا العام، قال القيسي: "تم تسجيل أكثر من 1.2 مليون طالب في الصف الأول الابتدائي هذا العام". هذا التخطي في إعلان اليوم الأول للعام الدراسي الجديد ان دل على شيء، إنما يدل على مكانة العملية التعليمية وأهميتها بالنسبة للحكومة الإسلامية الطائفية القومية.

حسب تقديرات الجهاز المركزي لإحصاء، وفقاً لآخر إحصائية فان عدد سكان العراق تجاوز (46 مليون نسمة) وهذا يعني بان حوالي 26% من سكان العراق سيدخلون المدارس، وفقاً لهذه الإحصائيات، انه حقاً رقم يثلج الصدور!!

نظرة بسيطة إلى الواقع التعليمي في العراق يوضح مدى استعداد الحكومة لاستيعاب هذا العدد من الطلاب، حيث يعاني العراق من نقص في المباني المدرسية الحكومية يقدر بـ 8000 إلى 10000 مدرسة، ناهيك عن الدوام المزدوج أو الثلاثي فالإحصائيات الرسمية تشير إلى ما يزيد عن 40% من المدارس دوامها مزدوج أو ثلاثي مما يؤدي إلى تخفيض ساعات الحصص الدراسية . أما نسبة التسرب فتتراوح ، بحسب المراحل بين 15% إلى 25% و ترتفع النسبة في المرحلة الثانوية خصوصاً في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة اقتصادياً.



الاحتجاجات الجماهيرية في العراق ضد "المدونة الجعفرية" لازالت متواصلة



الغد الاشتراكي

جريدة العامل الاشتراكي، جريدة الشيوعيين والحرار، جريدة المرأة المناضلة من أجل الحرية والمساواة، جريدة الشابات والشباب المتطلع نحو غد مشرق، جريدة الاداء الاشتراكيين والتقدميين، جريدة جميع الشرائح الراضية لنظام الفساد والمحاصصة الطائفية والقومية.

أسماء المتبرعين للجريدة			
آرام أمين	٨.	ناسر زهند	١٥.
شيرين عبدالله	٩.	صلاح فتح الله	١٦.
خالد أمين	١٠.	نادر عبد الحميد	
عبدالله صالح	١١.	نزار عقراوي	
بختييار مصطفى عارف	١٢.	رشيد إسماعيل	
مؤيد أحمد	١٣.	محمد شنان	
جمال كوشش	١٤.	اقبال صلال	

الغد الاشتراكي

صحيفة سياسية شهرية صادرة عن منظمة البديل الشيوعي في العراق

مدير التحرير - عبدالله صالح

المدير الفني

صلاح فتح الله (تصميم و تنفيذ)

www.facebook.com/garafart



البديل الشيوعي

قناة الغد الاشتراكي

اعضاء هيئة التحرير

طارق فتحي

نادر عبد الحميد

شيرين عبدالله



https://www.albadeel-alsheoi.org/ar/



للاتصال بالجريدة عبر الايميل
alghadalishtiraqi@yahoo.com



من داخل العراق - مازن محمد 009647709658673

من خارج العراق - نزار عقراوي 00447507070024

من خارج العراق - عبدالله صالح 00447507509150



https://www.facebook.com/alghadalishtiraqinews